الجمهورية الجزائرية الدِّيمقراطية الشَّعبية

وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

كلِّية الآداب واللُّغات

قسم اللُّغة والأدب العربي

مذكِّرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر في اللُّغة والأدب العربي

تخصُّص: لسانيات عربية

الموضوع:

تيسير تعليمية الصَّرف العربي

إعداد الطَّالبة:

أسماء بن عبد الله

إشراف الأستاذة:

د. فراح ديدوح

لجنة المناقشة		
أ.د/	ناصر بلخيش	رئيسا
د/	سعاد بلعبَّاس	ممتحنا
د/	فراح ديدوح	مشرفا ومقرِّرا

العام الدِّراسي: 1441هـ-1442هـ/2019م-2020م

بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾

سورة التَّوبة، الآية 105.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى أبي العزيز رمز التَّحدِّي والصُّمود الذي زرع فيَّ حبَّ العلم منذ صغري ولم يتفانى في توفير كلّ ما أحتاجه في سبيل ذلك والحمد لله الذي جعلني الابنة البارَّة ووفَّقني لأصل لهذه المرحلة وأرى أبي سعيدا فخورا بذلك، أطال الله في عمره.

إلى أمِّي منبع الحب والعطاء التي ربَّتني فأحسنت تربيتي ولا شكَّ أنَّ نجاحي وتوفيقي هو بفضل الله عزَّ وجلَّ، ثمَّ من دعواتها الطيِّبة، أدام الله وجودها في حياتي.

إلى أستاذتي الطيِّبة الدُّكتورة فراح ديدوح التي أشرفت على البحث، أسعدها الله في الدَّارين.

إلى أختي الخلوقة مصدر التَّشجيع والتَّحفيز.

إلى إخوتي الأكارم الذين علَّموني أنَّ الحياة حبٌّ وإيثار وتعاون.

إلى كلِّ فرد في عائلتي الطيِّبة.

إلى صديقاتي الطيِّبات رفيقات درب الجامعة أسأل الله لهنَّ التَّوفيق والنَّجاح.

إلى دفعة 2020م.

إلى كلِّ من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز عملي، جزاه الله عنِّي خير الجزاء.

إلى كلِّ من شجَّعني على طلب العلم ونصحني بذلك.

إلى كلِّ غيور على لغته ودينه ووطنه.

إلى حفظة كتاب الله عزَّ وجلَّ، حماة اللُّغة العربية.

أسماء.

شكر وتقدير

أحمد اللّه العليَّ القدير على نعمة العقل والصحَّة والعافية وقوَّة الصَّبر التي أمدَّني بها لإتمام وإنجاز بحثي هذا، وعملا بقوله صلَّى اللّه عليه وسلَّم: "من صنع إليكم معروفًا فكافِئوه، فإن لم تجدوا ما تكافِئونه فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" حديث صحيح، أخرجه أبو داود واللَّفظ له، والنَّسائي وأحمد.

أتقدَّم بجزيل الشُّكر والامتنان لصاحبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا العمل أستاذتي الكريمة الدُّكتورة فراح ديدوح، وأعترف أنَّني لم أكن لأتمكَّن من إنجاز عملي دون توجيهاتها ونصائحها واللّه يشهد على مجهوداتها المبذولة لتقديم البحث على أكمل وجه وأرجو من اللّه المجيب أن يجعل علمها الذي لم تبخل به علينا في ميزان حسناتها.

كما أشكر اللُّجنة الموقَّرة على قبولهم قراءة بحثي ومناقشته قصد تقويمه وإنَّه لشرف لي أن يقرأ الأستاذ الدُّكتور ناصر بلخير وَالدُّكتورة سعاد بلعبَّاس عملي ولهما منِّي كلَّ الاحترام والتَّقدير

والشُّكر موصول لكلِّ أساتذة قسم اللُّغة والأدب العربي بجامعة تلمسان

أسماء.

مقدمة

يُعَدُّ علم الصَّرف ميزان اللُّغة العربية والرُّكن الثَّاني من أركانها، ولهذا كان لابدَّ من تقديمه للمتعلِّمين بشكل مبسَّط وميسَّر، وقد اهتمَّ العلماء قديما وحديثا بتيسير الصَّرف العربي، غير أنَّنا لاحظنا أنَّ هذا الاهتمام قد زاد في العصر الحديث، خاصَّة مع ظهور المناهج الحديثة والتَّيار الذي حاول إعادة النَّظر في الصَّرف العربي في ضوء المنهج الوصفي وتفسيره انطلاقا من المعطيات الصَّوتية، ولهذا رأينا أن يكون موضوع بحثنا: "تيسير تعليمية الصَّرف العربي"، فقد أصبحت قضيَّة تيسير الصَّرف العربي ومحاولات التَّجديد فيه قضيَّة هامَّة ومادَّة دسمة للبحث.

وتقتضي منَّا الأمانة العلمية أن نذكر وجود دراسات سابقة لموضوعنا تستحق الذِّكر، وقد استفدنا منها نحو: "البحث الصَّرفي في الدِّراسات اللُّغوية العربية الحديثة" لنسرين عبد الله شنُّوف العلاواني، وكذلك "التَّفسيرات الصَّوتية للظَّواهر الصَّرفية العربية" لمحمود سالم عيسى خريسات، ولا ننكر أنَّ الفضل في اختيار هذا الموضوع يعود للأستاذة المشرفة التي وجَّهتنا إليه لعلمها بأهمِّيته وفائدته في الدِّراسات اللِّسانية الحديثة وكل استفادة أخذناها من هذا البحث يعود الفضل فيه إليها.

أمَّا نحن فقد وافقنا على هذا الاختيار لأسباب ذاتية منها: ميولي لمقياس علم الصَّرف ومقياس الصَّوتيات، ورغبتي في التَّعرُّف عليهما أكثر وبشيء من التَّفصيل، والتَّعرُّف أيضا على نظرة الدِّراسات الحديثة لعلم الصَّرف، أمَّا من النَّاحية الموضوعية فقد لاحظنا أنَّ جلَّ الدِّراسات والأبحاث المطروحة في مجال تيسير اللُّغة العربية أو التَّجديد فيها تناولت علم النَّحو، فهناك إقبال كبير جدًّا على مواضيع تيسير النَّحو وتجديده مقارنة بالبحوث التي صنِّفت في مجال علم الصَّرف، رغم أنَّ هذا الأخير لا يقلُّ أهمية عن علم النَّحو، إضافة إلى أمر آخر وقد مثَّل الهدف الأساس من بحثنا وهو تسليط الضَّوء على أهمية استثمار المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية من خلال الرَّبط بين هذين العلمين، ولهذا أردنا أن يكون موضوع بحثنا حول علم الصَّرف العربي من حيث التَّيسير والتَّجديد.

ولعلَّ أهمَّ الإشكالات المطروحة في هذا البحث والتي حاولنا الإجابة عليها انطلقت من أسئلة مفادها: ما هي أسباب التَّعقيدات الموجودة في الصَّرف العربي والتي استدعت تيسيره ثمَّ العمل على

تجديده؟ ما الذي أضافته المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسرية للصَّرف العربي وهل استوفت الغرض المنشود منها؟ والأهمُّ: كيف تناول المحدثون هذا العلم وما هو أهمُّ نقد وجَّهوه له ؟ وإلى أيِّ مدى استطاعوا الرَّبط بين الدِّراسة الصَّوتية الصَّرفية وتوظيف المعلومات الصَّوتية الحديثة في تفسير المسائل الصَّرفية؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة –أثناء بحثنا– تعرَّفنا على أهمِّ المراحل التي عرفها الصَّرف العربي بداية من محاولات تيسيره في التُّراث اللُّغوي إلى محاولات تيسيره وتجديده في العصر الحديث، كما انصبَّ تركيزنا على إبراز أهمية توظيف المعلومات الصَّوتية في تفسيره ومن ثَمَّ تيسيره.

وحتَّى نقدِّم بحثنا بشكل واضح ومركَّز، تناولناه في مدخل وفصلين، استهلنَّاه بمقدِّمة وذيَّلناه بخاتمة، أمَّا المدخل فقد تناولنا فيه تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى والمحدثين، أخذنا فيه أوَّلا تمهيدا للمحة موجزة وسريعة عن علم الصَّرف من حيث التَّعريف، النَّشأة والأهمية، ثمَّ تحدَّثنا عن تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى، تطرَّقنا في هذا العنصر لأهمِّ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية التي صنِّفت في التُّراث اللُّغوي، واستنبطنا منها الخصائص المعتمدة في تيسير الصَّرف العربي، ثمَّ انتقلنا للحديث عن تعليمية الصَّرف العربي عند المحدثين، تعرَّفنا أوَّلا على الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في العصر الحديث، وهنا أيضا تطرَّقنا لأهمِّ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية والخصائص التي اعتمدتها في التَّيسير الصَّرفي، كما تطرَّقنا للاجتهادات والعمل الدَّؤوب الذي تقوم به المجامع اللُّغوية بغية تيسير اللُّغة العربية وتسهيل تلقينها للمتعلِّمين.

أمَّا الفصل الأوَّل فقد وسمناه بـ: دور علم الأصوات في تيسير الصَّرف العربي، بدأناه أوَّلا بالحديث عن الدِّراسة الصَّوتية الصَّرفية عند القدامى، وبيَّنا أنَّهم كانوا مدركين للعلاقة الموجودة بين هذين العلمين، كما تحدَّثنا عن أهمية المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، ثمَّ تناولنا الصَّرف العربي في ضوء علم اللُّغة الحديث، وقد قدَّمنا في عنصر تمهيدي علم الصَّرف في الدَّرس الحديث والفرق بينه وبين الدَّرس الصَّرفي في التُّراث اللُّغوي، ثمَّ تطرَّقنا لأهمِّ مصطلح في التَّحليل الصَّرفي الحديث، وهو المورفيم عرَّفناه وتعرَّفنا على أقسامه في اللُّغة العربية، كما كان للميزان الصَّرفي والهمزة

وأصوات العلَّة رؤية خاصَّة في الدَّرس الصَّرفي الحديث تعرَّفنا عليها، وختمنا بملخَّص جمعنا فيه أهمَّ المعلومات والأفكار التي وردت في هذا الفصل.

وبما أنَّنا قدَّمنا في الفصل الأوَّل دور علم الأصوات في تفسير علم الصَّرف، أردنا في الفصل الثَّاني أن نستثمر هذه المعلومات الصَّوتية لتوظيفها في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، ولهذا خصَّصناه لعرض دراسة صوتية لظواهر الإبدال والإعلال والإدغام، وقد مهَّدنا للفصل بالحديث عن أهمية توظيف المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، ثمَّ أخذنا مثالا من كلِّ الظَّواهر الصَّرفية المذكورة، وقمنا بتحليله صوتيا، وذلك بعد تقديم التَّعريفات اللُّغوية والاصطلاحية وغيرها من المعلومات النَّظرية المتعلِّقة بالظَّاهرة المدروسة، وختمنا بملخَّص أو استنتاج جاء ملمًّا بكلِّ ما ورد في الفصل، وعرضنا في الخاتمة أهمَّ النَّتائج التي توصَّلنا إليها.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي والتَّاريخي معا، وإن كان المنهج الوصفي هو الغالب إلَّا أنَّنا لجأنا للمنهج التَّاريخي لعرض بعض المسائل.

كما تنوَّعت مادَّة البحث بين المصادر والمراجع القديمة والحديثة ومذكِّرات التَّخرُّج والمقالات العلمية، ولعلَّ أهمَّ المؤلَّفات التي استفدنا منها هي:

- "الكتاب" لسيبويه.
- مؤلَّفات ابن جنِّي: اعتمدنا عليها خاصَّة في شرح وتقديم التَّفسيرات الصَّوتية نحو: "سرُّ صناعة الإعراب"، "الخصائص"، "المنصف".
- "شرح الشَّافية" لرضي الدِّين الاستراباذي.
- "دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية" لعبد المقصود محمَّد عبد المقصود".
- "اللُّغة العربية معناها ومبناها" لتمَّام حسَّان.

- "المنهج الصَّوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصَّرف العربي" لعبد الصَّبور شاهين.
- "علم الأصوات العربية" لمحمَّد جواد النُّوري.
- "دراسات في علم اللُّغة" لكمال بشر.
- "قواعد الصَّرف الصَّوتية بين القدماء والمحدثين" لمحمَّد سعيد شواهنة.
- "تيسير العربية بين القديم والحديث" لعبد الكريم خليفة.

ومن المعاجم اعتمدنا على:

- "معجم مختار الصَّحاح" لأبي بكر الرَّازي.
- "المعجم الوسيط" لإبراهيم أنيس ورفقاؤه.

وقد كانت عملية إنجاز البحث تسير بشكل جيِّد، لولا ظروف الوضع الصحِّي وما انجَّر عنه من إغلاق للمكتبات، ممَّا جعلنا مضطرِّين للُّجوء إلى المكتبة الإلكترونية، والتي لم تتوفَّر على جميع الكتب التي احتجنا إليها، وأحيانا لا تكون موثَّقة، غير أنَّنا كنا على اتِّصال دائم بالأستاذة المشرفة والتي ساعدتنا في الحصول على الكتب ووجَّهتنا إلى أهمِّها، وقد كانت غنِّية عن كلِّ مرجع بتوجيهاتها ونصائحها المفيدة، ومن هنا أتقدَّم لها بأسمى عبارات الشُّكر والامتنان، وذلك لأنَّها وافقت أن تشرف عليَّ، ثمَّ رافقتني في كلِّ مراحل إنجاز مذكِّرتي، وتكبَّدت عناء قراءتها وتصحيحها وترتيب خطَّتها، ولم تبخل علينا بوقتها ولا بعلمها، فلها منِّي كلَّ الاحترام والتَّقدير.

الطَّالبة: أسماء بن عبد الله.

تلمسان يوم: 28 أوت 2020م.

مدخل:

تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى والمحدثين

أوَّلا/ تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى

1/ ملامح التَّعليمية في التُّراث العربي

2/ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية في التُّراث اللُّغوي

3/ الخصائص المعتمدة في تيسير الصَّرف العربي

ثانيا/ تعليمية الصَّرف العربي عند المحدثين

1/ الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في العصر الحديث

2/ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية في العصر الحديث

3/ آليات تيسير الصَّرف العربي من خلال المؤلَّفات التَّعليمية الحديثة

4/ اجتهادات المجامع اللُّغوية في تيسير الصَّرف العربي

ثالثا/ أدوات تيسير الصَّرف العربي

تمهيد:

قدَّم علماؤنا القدامى مجهودات جبَّارة لخدمة اللُّغة العربية، وكان دافعهم الأكبر لذلك هو حماية اللِّسان من الوقوع في اللَّحن أثناء تلاوة كتاب الله تعالى، الذي هو مصدر الفصاحة الأوَّل، يقول عزَّ وجلَّ: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾[1]، فقد اجتهدوا للحفاظ على اللُّغة العربية كما نطق بها العربي الفصيح على سليقته السَّليمة، ولهذا أسَّسوا علما صار من أهمِّ العلوم العربية، وهو علم الصَّرف الذي يُعْرَفُ بأنَّه: علم بأصول تُعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، فهو يبحث عن الكلم من حيث ما يعرض له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبه نعرف ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة.[2]

وقد نشأ هذا العلم مع نشأة علم النَّحو: أمَّا تاريخ التَّصريف فهو تاريخ النَّحو، لأنَّ مفهوم النَّحو عند المتقدِّمين كان يشمل جميع القواعد التي تتعلَّق بآخر الكلمات وبأبنيتها، وقد بدأ بوضع قواعد النَّحو حين فشا اللَّحن وإن كانت قواعد النَّحو لم توضع جملة واحدة، وإنَّما وضعت بالتَّدرُّج وظلَّت تنمو حسب الحاجة الدَّاعية إلى ذلك، ثمَّ إنَّ قواعد الصَّرف كانت متأخِّرة في الوضع عن قواعد الإعراب، ذلك لأنَّ اللَّحن فشا أوَّلا في الإعراب وكان الخطأ في الإعراب أسبق وأشيع من الخطأ في بنية الكلمة[3]، فقد كانت المسائل الصَّرفية تعالج في ثنايا الكتب النَّحوية، أي أنَّه لم يقم كعلم مستقلٍّ بذاته في بدايات التَّأليف النَّحوي ولكن سرعان ما بدأ ينفصل عن علم النَّحو، وأصبحت له دراسات خاصَّة به: "وقد اشتهر عند الباحثين أنَّ واضع علم الصَّرف هو أبو مسلم معاذ الهرَّاء، أحد رؤوس العلماء في الكوفة ومتقدِّميهم، وهذا الكلام على إطلاقه غير مستقيم، فقد كانت مسائل هذا العلم تدرس من قبل معاذ: "درست مع مسائل العربية بوجه عام ودرست مع

[1]- سورة النَّحل، الآية 103.

[2]- ينظر: جامع الدُّروس العربية، مصطفى الغلاييني، منشورات الكتب العصرية، بيروت/لبنان، ط 30، 1994م، ص 8.

[3]- ينظر: التِّبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، دار الكتب العلمية، ط 6، 2004م، ص 13.

مسائل النَّحو بوجه خاصٍّ، والذي يمكن أن تطمئنَّ النَّفس إليه أنَّ معاذا هو أوَّل من أفرد مسائل الصَّرف بالبحث والتَّأليف، وهو الذي بدأ التَّكلُّم فيه مستقلًّا عن فروع اللُّغة العربية، وأنَّه أكثَر من مسائل التَّمرين التي كان المتقدِّمون يسمُّونها التَّصريف".[1]

في حين رأى آخرون أنَّ أوَّل من وضع علم الصَّرف هو: "أبو الأسود الدُّؤلي، كان ذلك بتوجيه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ حيث أنَّ النَّحو الذي وضعه كان خليطا بمسائل صرفية، أمَّا معاذ بن مسلم الهرَّاء الكوفي والمازني البصري، فقد كان لهما الفضل في استقلاله عن علم النَّحو".[2]

وتكمن أهمِّية هذا العلم في كونه يمثِّل ميزان اللُّغة والدَّور الذي يؤدِّيه لا يقلُّ أهمِّية عن الدَّور الذي يؤدِّيه علم النَّحو، ولهذا فإنَّ الخطأ فيه غير مقبول: "والصَّرف من أهمِّ العلوم العربية، لأنَّ عليه المعوَّل في ضبط صيغ الكلم ومعرفة تصغيرها والنِّسبة إليها والعلم بالجموع القياسية والسَّماعية والشاذَّة ومعرفة ما يعتري الكلمات من إعلال أو إدغام أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كلِّ أديب وعالم أن يعرفها، خشية الوقوع في أخطاء يقع فيها كثير من المتأدِّبين الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النَّافع"[3].

ولضرورة هذا العلم وفائدته فإنَّ كلَّ طالب في اللُّغة العربية ملزم بدراسته وفهم قواعده، باعتباره جزءا أساسيا في اللُّغة العربية، وقد عمل العلماء قديما وحديثا على وضع كتب تعليمية في علم الصَّرف بهدف تقريبه وتلقينه للمتعلِّمين، فقد ظهرت في العصر القديم مؤلَّفات تعليمية تيسيرية حاولت التَّخفيف من التَّعقيد الذي عُرِفت به المؤلَّفات آنذاك، أمَّا في العصر الحديث فإنَّ دعوات

[1]- دروس التَّصريف القسم الأوَّل في المقدِّمات وتصريف الأفعال، محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، (د ط)، 1995م، ص 8-9.

[2]- الصَّرف الكافي، أمين عبد الغني، الدَّار التَّوفيقية للتُّراث، القاهرة، ط 5، 2007م، ص 19.

[3]- مصطفى الغلاييني، مرجع سابق، ص 9.

التَّيسير جاءت لجملة من الأسباب، لعلَّ من أهمِّها عدم قدرة المتعلِّمين على استيعاب هذا العلم الجليل، ممَّا أدَّى إلى ضعفهم فيه.

وإنَّ فكرة تيسير الصَّرف العربي أو تيسير اللُّغة العربية بصفة عامَّة ليست فكرة حديثة، فقد بدأت مع علمائنا القدامى، ولهذا رأينا أن نبدأ حديثنا عن تيسير تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى ثمَّ المحدثين، وبعدها نشير إلى أدوات تيسير الصَّرف العربي من خلال علم الأصوات، والذي سنفصِّل الحديث عنه خلال الفصول القادمة باعتباره أهمَّ موضوع تطرَّقنا له في بحثنا.

أوَّلا/ تعليمية الصَّرف عند القدامى:

1/ ملامح التَّعليمية في التُّراث العربي:

تمثِّل كتب التُّراث اللُّغوية المصدر الأوَّل لتلقِّي العربية وتعلُّمها، ويمكن القول وبموضوعية تامَّة أنَّ علوم العربية نضجت واكتملت على أيدي علمائنا القدامى الذين عَمِدوا إلى جمعها وتنقيحها، ثمَّ وضع قواعدها كما نطق بها أهلها على سليقتهم التي طبعوا عليها، ومن ثَمَّ استطاعوا أن يؤسِّسوا عِلما أصبح عمود اللُّغة العربية، وهو علم النَّحو وقسيمه علم الصَّرف، ومن المعروف أنَّ هذا الأخير لم يقم كعلم مستقلٍّ بذاته في بدايات التَّأليف النَّحوي، وإنَّما نشأ مع نشأة علم النَّحو، فالمؤلَّفات النَّحوية ضمَّت الأبواب الصَّرفية في القسم الثَّاني منها، وهذه هي الطَّريقة التي اعتمدت في التَّأليف.

وتجدر الإشارة هنا أنَّ التَّأليف النَّحوي كان في بداياته: "عبارة عن مناقشات، تدور بين العلماء أو بينهم وبين الشُّعراء في المساجد أو مجالس العلماء والحكَّام، ولم يكن هناك نحو بمعناه الدَّقيق، إنَّما مناقشات ومحاورات في اللُّغة والنَّحو والأصوات والشِّعر"[1]، حتَّى وضع سيبويه كتابه الموسوم بـ:

[1]- التَّأليف النَّحوي بين التَّعليم والتَّفسير، وضحه عبد الكريم وَ جمعة الميعان، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط 1، 2007م، ص 157.

"الكتاب"، وهو عمل ضخم جمع فيه كلَّ قواعد اللُّغة العربية التي كانت متناثرة ومضطربة نوعا ما في كتاب واحد.

وقد أجمع الدَّارسون قديما وحديثا على أنَّه أهمَّ كتاب عرفته اللُّغة العربية، فقد احتوى على جملة من المسائل النَّحوية والصَّرفية مع تفسيرها وتعليلها وذِكر آراء كبار علماء اللُّغة فيها، منهم شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وجاء غنيًّا بالشَّواهد الشِّعرية، يقول السَّيرافي: "وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله عَلَما عند النَّحويين، فكان يقال في البصرة (قرأ فلان الكتاب) فيعلم أنَّه كتاب سيبويه، وكان محمَّد بن يزيد المبرِّد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول هل ركبت البحر تعظيما له واستصعابا لما فيه، وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النَّحو بعد سيبويه فليستح".[1]

وقد بدأ الكتاب بعرض المسائل النَّحوية وتفصيل الحديث فيها، ولم يدع سيبويه أمرا من النَّحو إلَّا ذكره، ثمَّ في القسم الثَّاني تناول المسائل الصَّرفية: "محيطا بكلِّ تفاصيلها إحاطة تامَّة واصلا لها بمادَّة صوتية واسعة من مِثل الحديث عن الإمالة والوقف والإشباع، ليكون بذلك أوَّل كتاب جامع في قواعد النَّحو والصَّرف".[2]

وقد بدأت بعد الكتاب مرحلة جديدة في التَّأليف منها المؤلَّفات الشَّارحة له نظرا لاحتوائه على تفسيرات وتعليلات تتطلَّب جهدا أكبر لفهمها، ومؤلَّفات تعمَّقت في النَّحو أكثر واتَّسمت بالتَّعقيد، ومن ناحية أخرى بدأت تظهر مؤلَّفات تعليمية تيسيريه، وإذا أردنا التَّحدُّث عن التَّيسير الصَّرفي عند القدامى، فسنعود إلى هذه المؤلَّفات التَّعليمية التي وُضِعت في تلك المرحلة وننظر في منهجها وطريقة عرضها وتناولها للأبواب الصَّرفية، عِلما أنَّ غاية التَّأليف النَّحوي كانت بالأساس تعليمية تيسيريه: إنَّ الأهداف الأساسية التي من أجلها وُضِع هذا العلم تقويم اللِّسان وتجنُّب الأخطاء

[1]- أخبار النَّحويين البصريين، القاضي أبا سعيد الحسن بن عبدالله السَّيرافي، تح: طه محمَّد الزَّيتي وَ محمَّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة/مصر، ط 1، 1955م، ص 39.

[2]- المدارس النَّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة/مصر، ط 7، (د ت)، ص 61.

وتسهيل تعليم لغة القرآن إلى الإخوة من الموالي الذين اعتنقوا الإسلام، وإنَّ إيغال بعض النحَّاة في التَّعقيد والغموض هو السَّبب الرَّئيسي الذي يقف وراء هذا التَّصوُّر الخاطئ في صعوبة العربية وفي ظهور النَّحو العربي على هذه الصُّورة من التَّعقيد والغموض وعسر الفهم الذي ينفر منه النَّاشئ ويتيه في مسالكه المتعلِّم الحاذق.[1]

وإذا أمعنَّا النَّظر في تراثنا النَّحوي، نجد ملامح التَّعليمية واضحة فيه، ويتمثَّل ذلك في: دور العلماء في وضعه وفي طريقة تأليفه، فيغلب على التُّراث الذي وصلنا أن يكون على هيئة حوار بين متكلِّم وسامع، أو سؤال بين طالب وعالم، أو بين عالمين معا، ممَّا يطلق عليه المناظرات النَّحوية أو بين خليفة أو أمير وأحد العلماء، ومن هنا فإنَّ كثيرا من تراثنا وصل على هيئة مجالس وأمالي.[2]

ونأخذ كمثال لذلك مجلس من مجالس العلماء التي أوردها الزجَّاجي في كتابه؛ حيث جاء: "في مجلس سيبويه مع محمَّد بن عبد الله الأنصاري أنَّ أبا علي عسل بن ذكوان العسكري قال: حدَّثنا أبو عثمان بكر بن محمَّد بن حبيب المازني قال: حدَّثنا محمَّد بن عبد الله الأنصاري قاضي البصرة قال: سألت سيبويه كيف تجمع الجواب؟ فقال: لا يجمع، قال: أبو عثمان: الجواب مصدر والمصادر لا تجمع، ألا ترى أنَّ جواب على مثال فساد وصلاح فكما لا يُجْمع الفساد والصَّلاح، فكذلك لا يُجْمَع الجواب مثله وقد جُمِعَت من المصادر أحرف قليلة وليس يطرق عليه الباب إلَّا أنَّه قد قيل: (أمراض أشعار وعقول وألباب وأوجاع وآلام فلا يَحْمُلَنَّكَ هذا على أن تقيس فتجمع المصادر فتقول:

[1]- ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللُّغة العربية الأردني، عمَّان/الأردن، ط 1، 1986م، ص 36.

[2]- ينظر: وضحة عبد الكريم وَ جمعة الميعان، مرجع سابق، ص 205.

ضربته ضربا كثيرا) ولا تقول ضروبا كثيرة ولو قلت ذلك لصارت أصناف من الضَّرب قال: وقولهم كتاب الجوابات خطأ وهو مولَّد وكذلك أجوبة كتبي وإنَّما يقال كتبت إليك فلم تجبني جواب كتابي".[1]

فقد بدأ هذا المجلس على شكل سؤال ثمَّ جواب، ونلاحظ أنَّ سيبويه قدَّم جوابا عامًّا أو القاعدة وهي أنَّ الجواب مصدر والمصادر لا تجمع، وبعدها أتت التَّفصيلات والأمثلة التَّوضيحية للمسألة المطروحة في المجلس، وهي طريقة معتمدة في التَّعليم.

2/ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيريه في التُّراث اللُّغوي:

بدأت دعوات تيسير الصَّرف العربي عند القدامى قبل المحدثين، وتتَّضح هذه الدَّعوات من خلال مؤلَّفاتهم التي صُنِّفت في الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري، ويراد بهذه المؤلَّفات: "الكتب التي ألَّفها أصحابها لغرض التَّعليم وهي غالبا تبدأ بذكر القاعدة النَّحوية وتكتفي بقدر محدود من التَّفصيلات وبقدر محدود من الشَّواهد، ولا تتعرَّض لذكر الخلافات أو قد تستغني بذكر القليل منها، الأمر الذي يؤكِّد بأنَّ مؤلِّفيها إنَّما يهدفون من تأليفها بصورة مباشرة إلى تعليم تلاميذهم مادَّة النَّحو العربي ومساعدتهم على فهم تلك القواعد والتَّدريب عليها والتَّمرُّس فيها على قدر مستوياتهم ومداركهم".[2]

وقد كانت الغاية من ظهور هذه المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية في تلك المرحلة: "عدم الاعتماد على الكتب المطوَّلة في تعليم الأجيال القواعد وعدم الإفراط في القياس والعلل والتَّأويل والتَّقليل من الحشو والتَّطويل في الكلام، والذي يبدو أنَّ ظهور كتب المختصرات جاء كردِّ فعل إيجابي لتسهيل التَّعلُّم وتخليصه من الالتباس، وجعل القواعد العربية أقلَّ صعوبة، ممَّا يسهِّل على التِّلميذ أمر تعلُّم

[1]- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزجَّاجي، تح: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 139.

[2]- خصائص التَّأليف النَّحوي في القرن الرَّابع هجري، سعود غازي أبو تاكي، دار غريب، ط 1، 2005م، ص 97.

القواعد"[1] ، أي أنَّها اختصرت في عرضها للقواعد على ما يهمُّ الطَّالب ويحتاجه، وتركت التَّأويلات والتَّعليلات التي عُرِفت بها الكتب المطوَّلة، وسنذكر أهمَّ المؤلَّفات التي سارت على النَّهج التَّعليمي التَّيسيري، وذلك على سبيل المثال لا الحصر: كتاب "الجمل" للزجَّاجي، "الواضح" للزَّبيدي، "التفَّاحة في النَّحو" لأبي جعفر النُّحاسي، "اللُّمع في العربية" لابن جنِّي.

3/ الخصائص المعتمدة في تيسير الصَّرف العربي في المؤلَّفات التَّعليمية:

تميَّزت المؤلَّفات التَّعليمية بخصائص محدَّدة، رأى أصحابها أنَّه من شأنها تيسير المسائل الصَّرفية، ومن بين أبرز هذه الخصائص:

- "العدول عن التَّعريفات الذِّهنية.
- عدم الإسراف في التَّقسيمات والتَّعليلات.
- الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل.
- عدم العناية بالشَّواهد.
- عدم الاهتمام بالأصول.
- الانتقاء من المذاهب المختلفة أيسرها للطَّالب".[2]

كما تميَّزت هذه المؤلَّفات أيضا بالاختصار في عرض المسألة وتقديم أمثلة بسيطة بدلا من الشَّواهد التي قد تحتاج هي الأخرى إلى شرح وتفسير.

- استخدام أسلوب واضح وتقديم القاعدة مجملة دون حشو، وغالبا لا يتناول المؤلِّف الآراء النَّحوية المتعلِّقة بها، فلا يذكر الخلافات الدَّائرة حولها فيكتفي بالمطرد الشَّائع.

[1]- جهود علماء العربية في تيسير النَّحو وتجديده، صادق فوزي دبَّاس، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التَّربوية، كلِّية الآداب، جامعة الكوفة، المجلَّد 8، العدد (1و2)، 2008م، ص 87.

[2]- سعود بن غازي أبو تاكي، مرجع سابق، ص 197.

- تبتعد المؤلَّفات التَّعليمية عن الأسلوب الذي يتَّسم بالغموض والتَّعقيد، وتتجنَّب الاستطراد أحيانا، وتتعمَّد الإيجاز الحسن وطبعا حسب القضيَّة المطروحة.
- انتقاء الرَّأي الصَّائب والذي يحقِّق الغرض التَّعليمي التَّيسيري من المذاهب النَّحوية، دون تعصُّب لأيّ مذهب فابن جنِّي مثلا حين وضع كتابه "اللُّمع في العربية" وهو مؤلَّف تعليمي تيسيري: "اقتصر على عرض المسائل الأساسية الضَّرورية من أجل تقويم اللِّسان والقلم مبتعدا عن استطرادات العلماء في عرض قضايا النَّحو والصَّرف واللُّغة، ممَّا يناسب العلماء والمتخصِّصين.

وقد تحرَّر ابن جنِّي من الانحياز إلى مذهب من المذاهب النَّحوية على الرَّغم من أنَّه يتَّفق في معظم المسائل مع المذهب البصري، فقد كان يأخذ بالرَّأي الذي يراه صوابا بصريًّا كان أم غير بصري"[1]، ولتوضيح ذلك سنأخذ مثالا من الكتاب المشار إليه –اللُّمع لابن جنِّي– لنبرز مظاهر التَّيسير فيه.

يعدُّ كتاب "اللُّمع في العربية" لابن جنِّي من المؤلَّفات التي صُنِّفت في الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في القرن الرَّابع هجري، وقد تميَّز عن غيره من المؤلَّفات بـ: "تهذيب القواعد وترتيب الأبواب ووضوح العبارة ودقَّتها واستقرار المصطلح النَّحوي".[2]

يقول في باب الجمع: "إذا كان الاسم على فَعْلٍ مفتوح الفاء ساكن العين ولم تكن عينه واوا ولا ياء فجمعه في القلَّة على أَفْعُلٍ، وفي الكثرة على فِعال وفُعُول، وذلك نحو قولك: (كَلْبٌ) وَ (أَكلُب) وَ (كَعْبٌ) وَ (أَكْعُب)، وفي الكثرة (كِلاب) وَ (كُعُوب)، وجمع القلِّة ما بين الثَّلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة ما فوق ذلك، فإن كان الاسم الثُّلاثي على غير مثال: فَعْلٍ كسرته في القلَّة على أفعَال، وذلك نحو (قلم) وَ (أقلام) وَ (جبل) وَ (أجبال) وَ (كبِد) وَ (أكباد) وَ (عجزُ) وَ (أعجاز) وَ (ضِرْس)

[1]– عبد الكريم خليفة، مرجع سابق، ص 49.

[2]– اللُّمع في العربية، ابن جنِّي، تح: سميح أبو مغلي، دار المجدلاوي، (د ط)، 1988م، ص 11.

وَ (أضراس) وَ (ضِلع) وَ (أضلاع) (وابل) وَ (أبال) وَ (بُرد) وَ (أبراد) وَ (طنُب) وَ (أطناب) وَ (رُبَع) وَ (أرباع)، وكذلك إذا كان عين فَعْلٍ معتلَّة واوا أو ياء ذلك نحو (سَوْط) و (أسواط) و (بيت) و (أبيات)".[1]

نلاحظ أنَّ ابن جنِّي قدَّم تفسيرا دقيقا موجزا واستخدم أسلوبا واضحا في شرحه لمسألة الجمع، كما أنَّه زوَّد القاعدة بأمثلة كثيرة وقدَّم لكلِّ نوع مثالا خاصًّا به، وقد أحسن انتقاء الأمثلة نحو: (أقلام) (أجيال) (أضراس) (أضلاع) (أبال)، في حين استشهد ببعض الأبيات الشِّعرية، لكنَّه لم يكثر منها إلَّا إذا استدعت الضَّرورة لذلك، كما أنَّه لم يتعمَّق في المسألة، فلم يذكر مثلا الخلافات أو الآراء الصَّرفية الدَّائرة حولها، واكتفى بما رآه مناسبا للمتعلِّمين، لأنَّه بصدد تقديم نموذج ميسَّر ومبسَّط لتمكين الطَّلبة من المفاهيم الأساسية لعلم الصَّرف العربي.

بعد أن تطرَّقنا لمحاولات تيسير وتعليم الصَّرف العربي عند القدامى، سنقدِّم نظرة عامَّة ومختصرة لمحاولات تيسير الصَّرف العربي عند المحدثين وأهمَّ المؤلَّفات والمميِّزات التي عرفها هذا الاتِّجاه.

ثانيا/ تعليمية الصَّرف عند المحدثين:

لقي الصَّرف العربي في العصر الحديث اهتماما واسعا من الباحثين والدَّارسين، ويمكن أن نميِّز بين اتِّجاهين هامَّين في هذه المرحلة، اتِّجاه تعليمي تيسيري واتِّجاه آخر حاول تطبيق معطيات علم اللُّغة الحديث على علم الصَّرف العربي، وقد كان لهذا الاتِّجاه آراء خاصَّة في مسائل الصَّرف العربي، وهو ما سنتناوله في الفصل الأوَّل من البحث، وسنكتفي هنا بالتَّحدُّث عن الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري.

[1]- ابن جنِّي، مصدر سابق (اللُّمع في العربية)، ص 116-117.

1/ الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في العصر الحديث:

حاول أصحاب هذا الاتِّجاه تيسير أبواب الصَّرف على المتعلِّمين، وذلك من خلال استخدام لغة سهلة بسيطة مع تكثيف التَّمارين والتَّطبيقات التَّدريبية في مؤلَّفاتهم، وتزويدها بأمثلة تتلاءم مع عقول المتعلِّمين مراعاة للعصر الذي ينتمون إليه، فقد كان الهدف الأساسي لهذه المؤلَّفات هو التَّعليم والتَّيسير: وفي الحق كانت مؤلَّفات كثيرة تسعى إلى التَّجديد في العرض والتَّرتيب في حقل النَّحو والصَّرف، فبدأت تلجأ إلى تمارين تطبيقية تدعِّم بها المادَّة المعروضة... وبدأت وفرة الأمثلة والتَّطبيقات العملية في المادَّة تحتلُّ مكانة أساسية في محاولات تيسير العربية وتيسير تعلُّمها.[1]

أمَّا عن سبب ظهور هذا الاتِّجاه، فيمكن ردُّه إلى: بدايات الانفتاح على العالم الغربي الحديث، وهي محاولات جزئية لا تخرج في محتواها وإطارها العام عن المنهج القديم، كالدَّعوة إلى الحذف أو الاختصار أو التَّعديل في قضايا ومسائل لغوية وصرفية[2]، بالإضافة إلى كثرة الدَّعاوي التي نادت بضرورة تيسير قواعد اللُّغة العربية على المتعلِّمين، والملاحظ على هذه الدِّراسات أنَّها اهتمَّت بعلم النَّحو أكثر من علم الصَّرف، وأحيانا تُدمج مسائل الصَّرف في الكتب الخاصَّة بالنَّحو والمعنونة به على غرار كتب القدامى.

كما أنَّ الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في الصَّرف: "لم يقدِّم جديدا إلى الصَّرف العربي، فالقواعد هي هي كما ورثناها والأمثلة لم يصبها من التَّجديد إلَّا نصيب ضئيل، إذ اقتصر الباحثون في هذا الاتِّجاه على اختصار القواعد والشُّروح والتَّعليقات وحذفها واستعمال الأسلوب السَّهل البسيط"[3]،

---

[1]- ينظر: عبد الكريم خليفة، مرجع سابق، ص 85.

[2]- ينظر: البحث الصَّرفي في الدِّراسات اللُّغوية الحديثة، إعداد: نسرين عبد الله شنُّوف العلاواني، إشراف: هاشم طه شلاش، أطروحة دكتوراه، تخصُّص: فلسفة في اللُّغة العربية ، قسم اللُّغة العربية، كلِّية التَّربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1423هـ/2003م، ص 7.

[3]- المرجع نفسه، ص 7.

ولتوضيح ذلك سنأخذ بعض المؤلَّفات التَّعليمية التي مثَّلت هذا الاتِّجاه وننظر في المميِّزات التي اتَّسمت بها، والأساليب التي استعملتها كوسيلة لتيسير الدَّرس الصَّرفي.

2/ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية (الصَّرفية) في العصر الحديث:

لعلَّ من أهمِّ الكتب التَّعليمية التي وُضِعت في علم الصَّرف العربي في العصر الحديث لدينا:

أ/ كتاب "شذا العرف في فنِّ الصَّرف" للشَّيخ أحمد الحملاوي:

أحسن الحملاوي اختيار المادَّة التي منها ألَّف "شذا العرف في فنِّ الصَّرف"، فقد أخذ من "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وجعله أساس دراسته الصَّرفية والنَّحوية، وأضاف شذرات أخرى من مفصَّل الزَّمخشري ومن شافية ابن الحاجب وشرحها لرضي الدِّين الاستراباذي، وغيره من محقِّقي الأعاجم المتأخِّرين الذين عنوا بالدِّراسات الصَّرفية وأشبعوها تأليفا وتوضيحا وتصنيفا، وقد أسبغ الشَّيخ على هذه المادَّة التي أحسن اختيارها من كتب العلماء كثيرا ذوقه وخبرته بأساليب التَّعليم والتَّوضيح، فتصرَّف فيها توضيحا وتهذيبا وتنسيقا وتبويبا، حتَّى جاء هذا الكتاب محكم الطَّريقة، واضح الأسلوب، جامعا للعناصر الضَّرورية التي لابدَّ منها لدارسي اللُّغة وفنونها[1]، فقد عمِد المؤلِّف إلى استخدام طرق ميسَّرة للشَّرح لتقريب هذا العلم إلى أذهان المتعلِّمين.

ب/ كتاب "جامع الدُّروس العربية" لمصطفى الغلاييني:

سار هذا الكتاب أيضا على النَّهج التَّعليمي التَّيسيري، وقد جمع بين المباحث الصَّرفية والمباحث النَّحوية على طريقة المؤلَّفات القديمة، وجاء غنيًّا بالأمثلة والشَّواهد، وقد كان الهدف الأساسي لهذا المؤلَّف تيسير قواعد اللُّغة العربية: "فلمَّا رأينا الحاجة ماسَّة إلى وضع كتب في العلوم

[1]- ينظر: شذا العرف في فنِّ الصَّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان، (د ط)، (د ت)، ص 9.

العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرِّب القواعد من أفهام المتعلِّمين وتضع العناء عن المعلِّمين، عمدنا إلى تأليف الدُّروس العربية".[1]

ج/ كتاب "التَّطبيق الصَّرفي" لعبده الرَّاجحي:

وهو من أهمِّ الكتب التَّعليمية في العصر الحديث، تحدَّث عن الصُّعوبة الموجودة في الكتب القديمة، وهو مقتنع بضرورة تيسير اللُّغة العربية على المتعلِّمين: "فلقد فهم القدماء درس الصَّرف فهما صحيحا حين جعلوه مع النَّحو علما واحدا أو حين أشار بعضهم إلى ضرورة دراسته قبل النَّحو على ما قرَّر أبو الفتح بن جنِّي في شرحه على تصريف أبي عثمان، غير أنَّ الكتب القديمة التي أفردها أصحابها للصَّرف امتلأت بكثير من الفروض والتَّمرينات التي يبلغ بعضها درجة الحيل والألغاز، ممَّا يجعلها عسيرة الفهم من ناحية ومشكوكا في جدواها من ناحية أخرى"[2].

كما أشار إلى ضرورة الإفادة من علم الأصوات في تفسير الصَّرف، وبيَّن ذلك في قوله: "وإذا كان الدَّرس النَّحوي يقتضي درس الصَّرف فإنَّ الصَّرف لا يمكن فهمه فهما صحيحا دون معرفة القوانين التي يجري عليها علم الأصوات"[3]، وتجدر الإشارة هنا أنَّ عبده الراجحي كان من دعاة تطبيق المناهج الحديثة على اللُّغة العربية، إذ كان ينادي بضرورة إعادة النَّظر في اللُّغة العربية في ضوء علم اللُّغة الحديث، ورأى أنَّ ذلك مفيد للغتنا على حدِّ قوله: "إنَّ الدَّعوة إلى رفض المناهج اللُّغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية، ولا أشكُّ لحظة في أنَّها ضارَّة بالعربية نفسها، ومن الضَّروري أن نفيد ممَّا يطوِّره النَّاس وأن نشارك نحن في هذا التَّطوير، ولا أشكُّ لحظة أيضا في أنَّ المناهج الحديثة ومع إدراكنا أصول النَّحو العربي تقدِّم فهما أفضل للعربية".[4]

---

[1]- مصطفى الغلاييني، مرجع سابق، ص 5.

[2]- التَّطبيق الصَّرفي، عبده الرَّاجحي، دار النَّهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1983م، ص 5.

[3]- المرجع نفسه، ص 6.

[4]- النَّحو العربي والدَّرس الحديث، عبده الرَّاجحي، دار النَّهضة العربية، (د ط)، 1989م، ص 160.

د/ كتاب "الصَّرف الوافي" لهادي نهر:

وهو مؤلَّف تعليمي مُوجَّه للطَّلبة؛ حيث يقول: "تعرَّضت للقواعد الصَّرفية بدراسات وافية جامعا بين توضيحها والتَّطبيق عليها، مردفا ذلك بزيادات تهمُّ المختصِّين والباحثين من أساتذة أقسام اللُّغة العربية وطلبتها على وجه الخصوص، ثمَّ ملخِّصا ذلك كلَّه في سطور دالَّة، مراعيا استخدام الجداول والمخطَّطات الميسَّرة والمساعدة على الفهم والإيجاز".[1]

هـ/ كتاب "المهذَّب في التَّصريف" لصلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش:

حاول أصحابه تبسيط قواعد الصَّرف، وتقديمه للطَّلبة بشكل يتناسب وقدراتهم كغيره من المؤلَّفات التَّعليمية: "وبسبب صعوبة فهم المتون القديمة والمتأخِّرة وعسرها، وسيرا على نهج علمائنا، حاولنا أن نضع موضوعات الصَّرف المقرَّرة على طلبة الصفَّين الأوَّل والثَّاني في قسم اللُّغة العربية في منهج يتناسب وقدراتهم، ويهدف إلى الشُّمول والدقَّة واليسر".[2]

وتمثِّل هذه المؤلَّفات التَّعليمية جزءا من محاولات تيسير الصَّرف العربي في العصر الحديث، وإن لم تقدِّم له شيئا جديدا في نظامه اللُّغوي، إلَّا أنَّها زوَّدت المكتبة العربية بكتب قيِّمة، ساهمت في تبسيط هذا العلم على الطَّلبة، ولم يكن التَّيسير الصَّرفي مقتصرا على هذه الكتب التي عرضناها فقط، بل هناك محاولات أخرى ودعوات للتَّيسير، سواء على المستوى النَّحوي أو الصَّرفي، ولا زالت هذه الدَّعوات مستمرَّة وقائمة، وسنتطرَّق الآن لمميِّزات هذه المؤلَّفات، وهي الطُّرق المتَّبعة للتَّيسير.

[1]- الصَّرف الوافي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2010م، ص 2.

[2]- المهذَّب في علم التَّصريف، صلاح مهدي الفرطوسي وَ هاشم طه شلاش، مطالع بيروت الحديثة، ط 1، 2001م، ص 5-6.

3/ آليات تيسير الصَّرف العربي في المؤلَّفات التَّعليمية الحديثة:

تميَّزت المؤلَّفات الصَّرفية التي سارت على النَّهج التَّعليمي التَّيسيري في العصر الحديث بـ:

- استخدام لغة سهلة وبسيطة، كما اعتنت بعض المؤلَّفات بشرح المفردات اللُّغوية.
- حذف بعض الموضوعات بحجَّة أنَّها ليست ضرورية في الدَّرس الصَّرفي، فعبده الرَّاجحي مثلا لم يتطرَّق في التَّطبيق الصَّرفي للخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقاق، أهو المصدر أم الفعل، يقول: "التَّطبيق الصَّرفي يشتمل على أهمِّ الموضوعات التي ينبغي أن يعرفها الطَّالب معرفة صحيحة، ومن ثمَّ حذفنا موضوعات لم نرى ضرورة لإثباتها".[1]

وعلى هذا الأساس حذف مسألة أصل الاشتقاق رغم أهمِّيتها، يقول: "ولا يدخل في اهتمامنا هنا ذلك الخلاف القديم العنيف بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقاق، أهو المصدر أم الفعل؟ فكثير من هذه الخلافات يمكن طرحها من الدَّرس الصَّرفي، دون أن يخسر شيئا فضلا عن تخليصه من كثير ممَّا يفسد هذا الدَّرس ويعقِّده".[2]

- دمج بعض المسائل الصَّرفية في الأخرى من أجل التَّيسير: "فقد دعا عبد الوهاب محمود الكحلة إلى إلغاء اسم المصدر وإلى دمج صيغ المصدر الميمي مع صيغ اسم الزَّمان والمكان تحت عنوان (مفعل)، إذ أنَّ انفراد كلَّ باب يوهم أنَّ له صيغا تستقلُّ به دون غيره".[3]

---

[1]- عبد الرَّاجحي، مرجع سابق (التَّطبيق الصَّرفي)، ص 6.

[2]- المرجع نفسه، ص 21.

[3]- نسرين عبد الله شنُّوف العلاواني، مرجع سابق، ص 52. نقلا عن مسألتان عن المصدر، عبد الوهاب محمود الكحلة، مجلَّة آداب المستنصرية، كلِّية الآداب، العدد 9، 1404هـ/1984م، ص 210.

- الاختصار والتَّعديل وشرح الشَّواهد والاستعانة بالجداول والمخطَّطات، ولكلٍّ في هذا طريقته في عرض الموضوعات والأبواب الصَّرفية، والتي يجدها مناسبة ومساعدة للمتعلِّمين.

4/ اجتهادات المجامع اللُّغوية في تيسير الصَّرف العربي:

تعمل المجامع اللُّغوية ومنها المجمع اللُّغوي بالقاهرة على دراسة قضايا التَّيسير الصَّرفي، ومن القرارات التَّصريفية التَّيسيرية التي أصدرها المجمع في إحدى جلساته بعد دراسات جادَّة واحترام تامٍّ للقاعدة الأصلية القديمة: القياس على مصدر (فِعالة) للدَّلالة عل الحِرفة وشبهها من أيِّ باب من أبواب الثُّلاثي على وزن (فِعالة) بالكسر، وقد ذهب كثير من العلماء إلى أنَّه يصاغ للدَّلالة عل الحِرف والولايات وما شبههما مصدر من الثُّلاثي على وزن (فِعالة) بكسر الفاء بكثرة، بغير النَّظر إلى وزن الباب الذي يصاغ منه ولا إلى تعدِّيه ولزومه كالتِّجارة والنِّجارة والسِّفارة والوزارة والخياطة والوصاية والصِّناعة وغيرها... وقد وافق المجمع جمهور العلماء على أن يصاغ للدَّلالة على الحرف وشبهها والقول بهذا صحيح من جهتين:

- **أ/ الأولى:** أنَّه كثير في المسموع عن العرب، إذ الغالب في الدَّلالة على هذا المعنى أنَّه يجيء على هذه الصِّيغة.
- **ب/ الثَّانية:** أنَّ الحِرف والصِّناعات متجدِّدة لظهور مخترعات حديثة لابدَّ لها من يديرها ويشرف عليها ويلابسها وحاجة النَّاس ماسَّة إلى من يقوم بتلك الأعمال، ولابدَّ من فتح باب ييسِّر على العربية التَّعبير عن طريقه للدَّلالة على هذه الحِرف والصِّناعات كالحِدادة والخِراطة والحِسابة والعِمادة والسِّباكة.[1]

[1]- ينظر: القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار ابن حزم، ط 1، 2006م، ص 55.

وإنَّ الهدف من هذه القرارات هو تسهيل الصَّرف العربي على المتعلِّمين، وجعل اللُّغة العربية مواكبة للعصر من خلال قدرتها على استيعاب المصطلحات الحديثة التي تنجم عن التَّطوُّر التِّكنولوجي السَّريع الذي يعرفه العالم في الفترة الأخيرة.

ثالثا/ أدوات تيسير الصَّرف العربي:

لم تقتصر محاولات تيسير الصَّرف العربي على تلك المؤلَّفات التَّعليمية التي اتَّسمت بالسُّهولة والبساطة في تقديم الأبواب الصَّرفية، معتمدة في ذلك على حذف مواضيع معيَّنة أو دمجها في مواضيع أخرى، مع الإكثار من التَّمارين والأمثلة، بل تجاوزتها إلى محاولات جادَّة في دراسة الصَّرف العربي والعمل على تفسيره وتيسيره من خلال استثمار المعطيات الصَّوتية، وهذا ما تناولناه في الفصل الأوَّل من بحثنا، والذي عنونَّاه بـ: دور علم الأصوات في تيسير الصَّرف العربي، وقد تطرَّقنا من خلاله لنظرة علم اللُّغة الحديث للصَّرف العربي، والذي أكَّد أنَّ السَّبيل لدراسة هذا الأخير وفهمه فهما جيِّدا ومن ثَمَّ تقديمه بصورة ميسَّرة لا يكون إلَّا إذا اعتمدنا على المعلومات الصَّوتية في تفسيره، لأنَّ معظم الظَّواهر الصَّرفية هي في حقيقتها ظواهر صوتية تخضع للقوانين والتَّغيُّرات الصَّوتية التي يُقِرُّها علم الأصوات.

الفصل الأوَّل:

دور علم الأصوات في تفسير علم الصَّرف العربي

أوَّلا/ إدراك العلماء القدامى لأهمِّيَّة المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية.

ثانيا/ أهمِّيَّة المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية

ثالثا/ الصَّرف العربي في ضوء علم اللُّغة الحديث

1/ المورفيم

2/ رؤية حديثة للميزان الصَّرفي

3/ الهمزة و طبيعة أصوات العلَّة في الدَّرس الصَّرفي الحديث

خلاصة الفصل الأوَّل

تمهيد:

لقد كان لظهور علم اللُّغة أو ما يُعرف باسم اللِّسانيات، الفضل الأكبر في إبراز أهمِّية علم الأصوات في تفسير مسائل علم الصَّرف، ذلك لأنَّ هذا العلم والذي يعرف بأنَّه "العلم الذي يدرس اللُّغة الإنسانية دراسة علمية، تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع، بعيدا عن النَّزعة التَّعليمية والأحكام المعيارية".[1]

يهتمُّ بالطَّبيعة النُّطقية للُّغة، أي يركِّز على الجانب المنطوق منها أكثر من الجانب المكتوب، لأنَّ خصائص ومميِّزات أيّ لغة من اللُّغات، تظهر أثناء الكلام، وإهمال هذا الجانب، أي الجانب الصَّوتي أو الاستغناء عنه تماما في الدِّراسة اللُّغوية هو ظلم للُّغة، ويؤدِّي حتما إلى إصدار أحكام ناقصة، ويُقدِّم نتائج خاطئة، ولهذا تصدَّر المستوى الصَّوتي مستويات التَّحليل اللُّغوي في الدِّراسات اللِّسانية الحديثة، إذ "يبدأ الدَّرس اللُّغوي الحديث بدراسة الأصوات في جانبها الفونيتيكي، الذي يتناول دراسة الظَّواهر الصَّوتية والصَّوت في اللُّغة وآلته المصوَّتة، وطريقة النُّطق دون النَّظر إلى المعنى وإلى وظيفة الكلام في السِّلسلة الكلامية، ثمَّ ينتقل إلى دراسة الأصوات في جانبها الفونولوجي، الذي يهتمُّ بدراسة وظائف الأصوات ودورها في تغيُّر المعنى صرفيًّا ونحويًّا ودلاليًّا، وذلك بدراسة الفونيم ودوره، وبدراسة التَّنوُّعات الصَّوتية كالمقطع والنَّبر والتَّنغيم، ثمَّ يوظِّف هذا في الدَّرس الصَّرفي، ثمَّ ينتقل إلى الدَّرس النَّحوي، ثمَّ المعجم، ثمَّ الأسلوب".[2]

وعلى هذا الأساس فإنَّ علم الصَّرف يستفيد من علم الأصوات، لأنَّه يعتمد على النَّتائج التي يمدُّه بها، لأنَّ موضوع علم الأصوات يتمثَّل في "دراسة الأصوات اللُّغوية من ناحية ووصف مخارجها

[1]- مبادئ اللِّسانيات، أحمد قدُّور، دار الفكر، دمشق برامكة، ط 3، 2008م، ص 15.

[2]- دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مكتبة الثَّقافة الدِّينية، القاهرة، ط 1، 2007م، ص 13.

وكيفية حدوثها وصفاتها المختلفة التي يتميَّز بها صوت عن صوت، كما يدرس القوانين التي تخضع لها هذه الأصوات في تأثُّرها بعضها ببعض عند تركيبها في الكلمات أو الجمل".[1]

وكلُّ هذه المعطيات الصَّوتية يستثمرها علم الصَّرف في تفسير المسائل الخاصَّة به، وقد أدرك علماؤنا القدامى أنَّ الدِّراسة الصَّوتية مهمَّة لتفسير الظَّواهر الصَّرفية وإن لم يكن هناك ربط فعلي وصريح بين هذين العلمين في الدِّراسات القديمة، إلَّا أنَّه كانت هناك إشارات واضحة أكَّدت أنَّ علماءنا كانوا حقًّا مدركين لأهمِّية الدِّراسة الصَّوتية، وهذا ما سنتطرَّق له في أوَّل عنصر من عناصر بحثنا، ثمَّ سنقف على أهمِّية المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية.

أوَّلا/ إدراك القدامى لأهمِّية المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية:

إنَّ المتأمِّل في التُّراث اللُّغوي، يلاحظ تداخلا واضحا بين المستويات اللُّغوية، ونخصُّ بالذِّكر هاهنا المستوى الصَّوتي والمستوى الصَّرفي، وهذا يدلُّ على إدراك علمائنا الأجلَّاء للعلاقة الموجودة بين هذين المستويين، لكن الذي أُخِذَ عليهم أنَّهم "لم يراعوا الرِّعاية الكافية للعلاقة بين المستويات من أصوات وصرف وتراكيب... إلخ، إذ جاءت جلُّ أعمالهم مشتملة على هذه المستويات، ولكنَّها جاءت منعزلا بعضها عن بعض، في حين أنَّ هذه المستويات تكون كلًّا متكاملا، يتعلَّق كلُّ مستوى بصاحبه، ويخدمه، فالصَّرف مثلا لا يستغني عن الأصوات وكلاهما يخدم النَّحو"[2]، ولكنَّنا نلاحظ من خلال تفسيراتهم للظَّواهر الصَّرفية، وفي مقدِّمتها ظاهرة الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها من ظواهر الصَّرف الصَّوتية أنَّهم أدركوا أهمِّية الأصوات في تفسير الصَّرف، وأنَّه لا يمكن تقديم تفسير دقيق لهذه التَّغيُّرات الطَّارئة على هذه الظَّواهر، إلَّا إذا استثمرنا معطيات علم الأصوات، وبالتَّالي فإنَّ الدَّرس الصَّوتي عند النحَّاة في التُّراث اللُّغوي كان مقدِّمة لتفسير المسائل الصَّرفية، وحتَّى الدِّراسات النَّحوية

[1] – المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي، رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1985م، ص 14.

[2] – التَّفكير اللُّغوي بين القديم والجديد، كمال بشر، دار الغريب، القاهرة، (د ط)، 2005م، ص 14.

والدَّلالية استفادت من علم الأصوات، ولكن نحن في بحثنا هذا نهتمُّ بعلم الصَّرف الذي يتَّضح اعتماد علمائه اعتمادا يوشك أن يكون تامًّا على معلومات صوتية، حتَّى أنَّه ليمكن أن يقال أنَّه ليس من الممكن تصوُّر وجود واضح ومحدَّد لعلم الصَّرف كما حفظه لنا التُّراث مجرَّدا من المؤثِّرات الصَّوتية فيه، وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال والإبدال والقلب والهمز والتَّسهيل والمدِّ والحذف والزِّيادة، وهي محاور البحث الصَّرفي دون أن يوضع في الاعتبار ما خلف هذه الظَّواهر من حقائق صوتية.[1]

وعليه يمكن القول أنَّ النحَّاة القدامى مهَّدوا للدِّراسة الصَّرفية بدراسة الأصوات، لأنَّهم كانوا على وعي تامٍّ بأهمِّية علم الأصوات ودوره في تفسير وتيسير المسائل الصَّرفية "وقد تنبَّه علماؤنا القدامى إلى الصِّلة الوثقى بين الأصوات والتَّغييرات الصَّرفية حين قدَّموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوهما بعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها، وما يأتلف منها في التَّركيب وما يختلف وما يعدُّ حين اجتماعه، مقبولا أو حسنا، وغير ذلك ممَّا ورد عند هؤلاء العلماء"[2]، فسيبويه مثلا تعرَّض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها ضمن باب الإدغام "هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها واختلافهما"[3]، فقد تناول الأصوات العربية وكلّ ما يتعلَّق بها قبل أن يشرح ظاهرة الإدغام، وذلك ليعين القارئ على فهمها؛ حيث يقول: "وإنَّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصِّفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه ومالا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه وما تبدله استثقالا كما تدغم وما تخفيه وهو بزنة المتحرِّك"[4]، فسيبويه بهذا يؤكِّد على أنَّ الإدغام ظاهرة صوتية، ولا يمكن فهمها إلَّا بعرض المعطيات الصَّوتية.

---

[1]- ينظر: تقويم الفكر النَّحوي، علي أبو المكارم، دار الغريب القاهرة، (د ط)، 2005م، ص 245.

[2]- أحمد قدُّور، مرجع سابق، ص 186.

[3]- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، (د ت)، ج 4، ص 431.

[4]- المصدر نفسه، ج 4، ص 436.

ومن هنا نستنتج أنَّ غاية الدَّرس الصَّوتي عند سيبويه كانت لفهم الدَّرس الصَّرفي، والمتعلِّقة أساسا بمسألة الإدغام، وعلى نفس المنوال أيضا سار المبرِّد في كتابه "المقتضب"؛ حيث أنَّه تناول ضمن أبواب الإدغام باب (مخارج الحروف)[1]، ونجد أنَّه تحدَّث في هذا الباب عن الأصوات العربية وفصَّل الحديث عن مخرج كلّ صوت منها مع ذكر صفاتها وصور الاختلاف بينها، وقد ابتدئ بهذه الدِّراسة الصَّوتية حتَّى يستثمرها في تفسير مواضع الإدغام يقول: "وإنَّما قدَّمنا هذه المقدِّمات في مواضع الأصول لنجريها في مسائل الإدغام على ما تقدَّم منَّا فيه غير رادِّين له، ثمَّ نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله".[2]

ومن النحَّاة القدامى الذين جعلوا دراسة الأصوات مقدِّمة لدراسة ظاهرة الإدغام الزجَّاجي الذي رأى أنَّ "أوَّل ذلك معرفة مخارج الحروف ومراتبها وتقاربها وتباينها ومهموسها ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها"[3]، كما فعل الزَّمخشري في كتابه "المفصَّل في صنعة الإعراب" وغيرهم، وقد تناول ابن جنِّي الدَّرس الصَّوتي بشكل مستقلٍّ في "سرّ صناعة الإعراب"، يقول: "وهذا القبيل من هذا العلم أعني علم الأصوات والحروف له تعلُّق ومشاركة بالموسيقى".[4]

إنَّ هذه الدِّراسة الصَّوتية لابن جنِّي والتي تناول فيها علم الأصوات كعلم مستقلٍّ بذاته إلى حدٍّ ما بيَّنت مدى تفوُّقه في هذا المجال، فقد بدا تفكيره الصَّوتي واضحا من خلال تفسيراته المتعلِّقة بشتَّى الظَّواهر الصَّرفية، فنجده مثلا يعرض الصَّوت -في التُّراث اللُّغوي أُسْتُخْدِمَ مصطلح الحرف- وكلُّ ما يتعلَّق به: الصِّفات، المخرج، وأحواله إن كان أصلا أو بدلا في كلام العرب، وإن كان بدلا بين سبب إبداله ولنلاحظ كيف استثمر المعطيات الصَّوتية في تفسير البدل الذي يحدث في فاء افتعل إذا كانت

[1]- المقتضب، المبرِّد، تح: محمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، ط 1، 1994م، ص 328.

[2]- المصدر نفسه، ص 322.

[3]- الجمل في النَّحو، الزجَّاجي، تح: علي توفيق أحمد، مؤسَّسة الرِّسالة، دار الأمل، ط 1، 1984م، ص 409.

[4]- سرُّ صناعة الإعراب، ابن جنِّي، تح: محمَّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط 2، 2007م، ج 1، ص 22.

زايا؛ حيث تُبْدَلُ التَّاء دالا في كلام العرب، في هذه الحالة يقول ابن جنِّي بعد أن بيَّن أنَّ الدَّال صوت مجهور وأنَّه يأتي أصلا وبدلا في كلام العرب: "وأمَّا البدل فإنَّ فاء افتعل إذا كانت زايا قلبت التَّاء دالا وذلك نحو ازدجر، وازدهى، وازدار، وازدان، وازدلف، وازدهف".[1]

ومن المعلوم أنَّ الزَّاي تتَّسم بصفة الجهر فهي صوت مجهور، بينما التَّاء تتَّسم بصفة الهمس، فهي صوت مهموس وتجاورهما في كلمة واحدة مثل: ازتجر يُحدِثُ صعوبة وثقلا في النُّطق وذلك بسبب التَّحوُّل المباشر من صوت مجهور إلى صوت مهموس، أمَّا الدَّال فهي تشترك أوَّلا مع التَّاء في المخرج فهي "تخرج من طرف اللِّسان وأصول الثَّنايا العليا، صعودا إلى جهة الحنك الأعلى"[2]، وتشترك مع الزَّاي في صفة الجهر، ولهذا أبدلت التَّاء دالا، فنقول ازدجر، يقول ابن جنِّي: "ولكن الزَّاي لما كانت مجهورة وكانت التَّاء مهموسة وكانت الدَّال أخت التَّاء في المخرج وأخت الزَّاي في الجهر، قرَّبوا بعض الصَّوت من بعض فأبدلوا التَّاء أشبه الحروف من موضعها بالزَّاي، وهي الدَّال فقالوا ازدجر"[3]، وبهذا التَّحليل الصَّوتي فسَّر ابن جنِّي علَّة هذا الإبدال.

وعليه يمكن القول أنَّ النحَّاة القدامى، جعلوا من دراسة الأصوات سبيلا لفهم المسائل الصَّرفية، فقد خصَّصوا الدِّراسة الصَّوتية من أجل الاستعانة بها في تفسير علم الصَّرف، وسواء أأحسنوا الرَّبط بين هذين العلمين أم لم يحسنوا، فقد قدَّموا تفسيرات مقبولة، منها ما وافقت وأكَّدت عليها الدِّراسات الصَّوتية الحديثة، ومنها ما تعرَّضت للنَّقد البنَّاء وإعادة النَّظر فيها لتعديلها أو الإضافة عليها.

[1]- ابن جنِّي، مرجع سابق (سرُّ صناعة الإعراب)، ج 1، ص 197.

[2]- علم الأصوات بين القدماء والمحدثين، علي حسين مزيان، دار شموع الثَّقافة، ط 1، 2003م، ص 25.

[3]- ابن جنِّي، مرجع سابق (سرُّ صناعة الإعراب)، ج 1، ص 197.

ثانيا/ أهمِّية علم الأصوات في تفسير الظَّواهر الصَّرفية في الدِّراسات الحديثة:

أثبتت الأبحاث اللِّسانية الحديثة والتي اعتمدت في دراستها للُّغة على آليات مخبريه وأسس علمية بعيدا عن التَّأويلات، والتَّقديرات أنَّ علم الأصوات يمثِّل المدخل الأوَّل في أيَّة دراسة لغوية، فهو المستوى الأوَّل من مستويات التَّحليل اللُّغوي، وعليه فإنَّ نتائجه مهمَّة جدًّا لباقي المستويات، ولعلَّ أهمَّ مستوى يستفيد من علم الأصوات هو المستوى الصَّرفي، حتَّى رأى بعض المحدثين أنَّ الدِّراسات الصَّرفية التي لم تستفد من علم الأصوات مصيرها الفشل "إنَّ الأصوات هي اللَّبنات التي تشكِّل اللُّغة أو المادَّة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات، فما اللُّغة إلَّا سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المتجمِّعة في وحدات أكبر ترتقي، حتَّى تصل إلى المجموعة النَّفيسة، وعلى هذا فإنَّ أيَّ دراسة تفصيلية للَّغة ما تقضي دراسة تحليلية لمادَّتها الأساسية أو لعناصرها التَّكوينية، وتقتضي دراسة تجمُّعاتها الصَّوتية، وربَّما كان أكثر فروع الدِّراسة اللُّغوية حاجة للتَّحليل الصَّوتي هو علم الصرف"[1]، لأنَّ هذا الأخير يعتمد على معطيات صوتية، وإن كثيرا من المسائل الصَّرفية هي في حقيقتها ظواهر صوتية منها: الإبدال والإدغام والإعلال والمماثلة والمخالفة وغيرها، فهذه الظَّواهر تحدث نتيجة التَّأثير والتَّأثُّر بين أصواتها التي تأتلف منها، فتأثُّر الصَّوت بغيره يؤدِّي إلى تغيُّره، وتغيُّره يؤدِّي بالضَّرورة إلى حدوث تغيُّر على مستوى الصِّيغة أو الكلمة، وهذا ما يؤكِّد على أنَّ المستوى الصَّرفي يخضع للقوانين التي يُقِرُّها المستوى الصَّوتي، والتَّغيُّر يحدث استجابة للمعطيات الصَّوتية، فهي إذن تغيُّرات صوتية، يقول فندريس: "تنبعث التَّغيُّرات الصَّرفية دائما عن استعمال قد وقع، ومن ثَمَّ كانت محدودة الامتداد، فليس النِّظام إذن هو الذي يتغيَّر كما هي الحال في بعض التَّغيُّرات الصَّوتية، وإنَّما الذي يتغيَّر هو عنصر من عناصر النِّظام فحسب وفي استعمال واحد من الاستعمالات".[2]

---

[1]- دراسة الصَّوت اللُّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (د ط)، 1997م، ص 401-402.

[2]- اللُّغة، فندريس، تر: عبد الحميد الدَّواخلي ومحمَّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية لجنة البيان العربي، (د ط)، (د ت)، ص 203-204.

وعليه فإنَّ إهمال الجانب الصَّوتي في تفسير التَّغيُّرات التي تطرأ على اللُّغة، لا يمكن أن يمدَّنا بنتائج دقيقة "فالاعتماد على الرَّسم دون النُّطق، يقود حتما إلى التَّعسُّف والخطأ في الحكم إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني، لأنَّ الرُّموز الخطِّية لا يمكن أن تستوعب كلّ ما يوجد من غنى وتنوُّع صوتي في اللُّغات البشرية".[1]

وقد نادى المحدثون بضرورة الرَّبط بين الدِّراستين الصَّوتية والصَّرفية، وهذه حقيقة فرضها النِّظام الصَّوتي للُّغة العربية "والصَّرف هو أشدُّ التصاقا من النَّحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها، وعجيب أن نجد بعد ذلك من يتصدَّى لتدريس الصَّرف العربي دون الاعتماد على أفكار علم الأصوات اللُّغوية".[2]

كما أنَّ هذه التَّغيُّرات الصَّوتية تسعى إلى تحقيق التَّخفيف في النُّطق والمضيِّ باللُّغة نحو السُّهولة والتَّيسير، فالإنسان يميل دائما إلى السَّهل الممتنع الذي لا يكلِّفه جهدا أكبر، أمَّا ما يرتبط بالسُّهولة والتَّيسير فإنَّ معظم التَّغيُّرات التي تصيب الأصوات داخل الصِّيغ والمباني إنَّما تهدف في أغلب الأحيان إلى توفير قدر من الجهد وتوفير قدر من الانسجام بين الأصوات المتجاورة لتحقيق نوع من السُّهولة في النُّطق والخفَّة في الأداء، واللُّغة ميَّالة في تطوُّرها نحو السُّهولة والتَّيسير؛ حيث تحاول التَّخلُّص من الأصوات الصَّعبة أو تقلِّل منها، وذلك عن طريق المماثلة أو الإبدال، لتحلَّ الأصوات السَّهلة التي لا تتطلَّب مجهودا كبيرا في نطقها محلَّ الأصوات الصَّعبة[3]، وإذا عدنا إلى قواعد الصَّرف العربي في كتب التُّراث، فسنجدها حقًّا قد استعانت بالمعلومات الصَّوتية، ولكن وعلى حدِّ زعم المحدثين من علماء اللُّغة فهي تفسيرات صوتية مضطربة، وأحيانا ناقصة غير كافية، ولهذا يبدو علم الصَّرف معقَّدا، لأنَّه

[1]- التَّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيِّب البكُّوش، المطبعة العربية، تونس، ط 3، 1992م، ص 22.

[2]- المنهج الصَّوتي للبنية العربية، عبد الصَّبور شاهين، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت/لبنان، (د ط)، 1980م، ص 9.

[3]- ينظر: التَّفسيرات الصَّوتية للظَّواهر الصَّرفية العربية، إعداد: محمود سالم عيسى خريسات، إشراف: سمير شريف ستيتة، أطروحة دكتوراه، تخصُّص: اللُّغة والنَّحو، قسم اللُّغة العربية، كلِّية الآداب، جامعة اليرموك/الأردن، 2002م، ص 10.

لم يعالج كما يجب من حيث حسن استغلال المعطيات الصَّوتية، يقول الدُّكتور دريزه سقال: "ومشكلة الصَّرف العربي برأيي هي في أنَّ النحَّاة العرب قد تعاملوا معه على أنَّه من طبيعة بصرية، أي على اعتبار أنَّه رسم ما أفقد الكلمة أهمَّ خصائصها، وعقد قواعد هيأتها تعقيدا لا داعي له، بل اضطرَّ النحَّاة أحيانا إلى افتراض أشكال للكلمة ليست واقعية بسبب ابتعادهم عن طبيعتها الصَّوتية البسيطة"[1]، ولهذا ظهرت في العصر الحديث أصوات تنادي بضرورة إعادة وصف الصَّرف العربي صوتيا وتطبيق نتائج علم الأصوات عليه، وقد أدَّى ذلك إلى تغيير في بعض القواعد واستنتاج قواعد أخرى انطلاقا ممَّا يقرُّه علم الأصوات، وسنتناول هذا بشيء من التَّفصيل في العنوان الموالي: الصَّرف العربي في ضوء علم اللُّغة الحديث.

ثالثا/ الصَّرف العربي في ضوء علم اللُّغة الحديث:

ظهرت في العصر الحديث ومع التَّطوُّر الذي عرفته الدِّراسات اللُّغوية في الغرب أصوات تنادي بضرورة إعادة النَّظر في التُّراث اللُّغوي، والعمل على تفسيره وفق ما تمليه المعطيات اللِّسانية الحديثة، وفي هذا يقول أحد الباحثين: "وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ البحث اللُّغوي في العالم العربي يشهد تحوُّلات مهمَّة، مفادها استئناف النَّظر في أعمال القدامى، وبلوغ حقيقة المادَّة اللُّغوية على ضوء مناهج الدَّرس اللُّغوي الحديث في أوروبا وأمريكا.

وقد تأثَّر بعض لغوينا العرب من المحدثين بالنَّظريات اللُّغوية الغربية الحديثة، فراحوا يتَّبعون مناهجها، بهدف إرادة وعي أفضل لتراثنا اللُّغوي، وهم على وعي تامٍّ بتراثهم وبقيمته العظيمة"[2]، لأنَّ الحقائق التي توصَّلت لها النَّظريات الحديثة ووسائل البحث المتطوِّرة فيها يمكن أن تفيد الباحث في التُّراث اللُّغوي العربي للوصول إلى نتائج أكثر دقَّة، وقد دعا البعض إلى ضرورة الرَّبط بينهما "ينبغي أن

[1]- الصَّرف وعلم الأصوات، ديريزه سقال، دار الصَّداقة العربية، بيروت، ط 1، 1997م، ص 7.

[2]- دراسة البنية الصَّرفية في ضوء اللِّسانيات الوصفية، عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، الدَّار العربية للموسوعات، ط 1، 2006م، ص 55.

ندرك أنَّ الرَّبط بين الفكر اللُّغوي عند العرب ونظريات البحث اللُّغوي الحديث أصبح من المسائل الملحَّة والقضايا الهامَّة التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين، وبخاصَّة بعد ظهور علم اللُّغة الحديث كعلم مستقلٍّ، له كيانه المتميِّز بين بقيَّة العلوم الأخرى".[1]

وقد كان لعلم الصَّرف النَّصيب الأوفر من هذه الدِّراسات، ففي حين ذهب البعض إلى العمل على تيسيره وتبسيطه، دون إضافة أيّ شيء جديد عليه، حاول آخرون تقديم تفسيرات حديثة له عن طريق تطبيق المناهج الحديثة عليه، خاصَّة المنهج الوصفي، ولعلَّ أهمَّ المحاولات التي عرفها الصَّرف العربي في العصر الحديث هي التي عمد فيها أصحابها إلى الرَّبط بينه وعلم الأصوات، نذكر منها على سبيل المثال: "المنهج الصَّوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصَّرف العربي" لعبد الصَّبور شاهين وَ "التَّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" للباحث التُّونسي "الطيِّب البكُّوش"، وأيضا "الصَّرف وعلم الأصوات" لدريزة سقال.

وقد شغلت هده الأفكار الحديثة المتمثِّلة في دراسة الصَّرف دراسة صوتية، وأيضا إعادة وصف العربية وذلك عن طريق إخضاعها لأسس وقواعد المناهج الحديثة مجموعة من الباحثين على غرار الدُّكتور تمَّام حسَّان، الدُّكتور إبراهيم أنيس، الدُّكتور عبد الرَّحمن أيوب، الدُّكتور محمود فهمي حجازي، الدُّكتور أحمد مختار عمر، وَالدُّكتور كمال بشر، وهناك أسماء أخرى والقائمة طويلة، لكنَّنا ذكرنا على الأقلّ أهمَّ الباحثين الذين استفدنا من أفكارهم، والذين كانت لهم محاولات جريئة في طرح أفكار جديدة، وخير مثال على ذلك "اللُّغة العربية معناها ومبناها" لتمَّام حسَّان.

ويمثِّل علم الصَّرف في الدِّراسات اللِّسانية الحديثة المستوى الثَّاني من مستويات التَّحليل اللُّغوي، ويطلق عليه الدَّارسون المحدثون مصطلح المورفولوجي أو البنية، ويتناول "النَّاحية الشَّكلية التَّركيبية

[1] – أهمِّية الرَّبط بين التَّفكير اللُّغوي عند العرب ونظريات البحث اللُّغوي، حسام البهنساوي، مكتبة الثَّقافة الدِّينية، القاهرة، (د ط)، 1994م، ص 1.

للصِّيغ والموازين الصَّرفية، وعلاقاتها التَّصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثُمَّ تتناول ما يتَّصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا أو أحشاء أو أعجاز".[1]

ويمكن أن نميِّز الفرق بين الدَّرس الصَّرفي الحديث والدَّرس الصَّرفي عند علماء العربية القدامى، في كون أنَّ "الثَّاني يتناول الصَّرف تناولا ليس بمستقل بذاته، لأنَّه كان يُتناول ضمن القواعد النَّحوية، وقد غلبت عليه النَّزعة المعيارية وزادته الطُّرق التَّعليمية حدَّة باحتكامها إلى قواعد الصَّواب والخطأ وحدها، ولكن الأوَّل يتناوله مستقلا بذاته غير مختلط، مفيدا من معطيات علم الأصوات"[2]، لأنَّ أهمَّ ما توصَّلت إليه هذه الدِّراسات اللِّسانية الحديثة، يتمثَّل في تبيان أهمِّية علم الأصوات في تفسير القضايا اللُّغوية مع محاولة استثمار هذه المعطيات الصَّوتية لتفسير الظَّواهر الصَّرفية، لأنَّ "البحث اللُّغوي الحديث يتعامل مع مسائل الصَّرف على أساس صوتي، بدلا من اعتماد القدماء على الكتابة في تحديد الكلمة، فكلُّ مجموعة من الحروف تكتب مجتمعة وتأخذ شكلا مستقلًّا في الكتابة، اعتبرها القدماء كلمة، في حين يتعامل البحث اللُّغوي الحديث مع الوحدة الصَّرفية morphème ".[3]

ويمثِّل المورفيم أهمَّ مصطلح في الدَّرس الصَّرفي الحديث، ولهذا نرى من الضَّروري الوقوف على تعريفه وأقسامه في اللُّغة العربية، وأخذ نظرة عامَّة عنه، لما له من أهمِّية في التَّحليل الصَّرفي الحديث.

1/ المورفيم:

المورفيم هو أساس التَّحليل المورفولوجي في الدَّرس اللُّغوي الحديث، وقد دارت حوله عدَّة أبحاث ودراسات، ولكن ماذا يقصد به؟ "ظهرت فكرة المورفيم في النَّظرية اللُّغوية الحديثة لكي تحلَّ محلَّ الكلمة التي بنى عليها القواعديون أصول نظريتهم في النَّحو والصَّرف، وقد اختلفت تصوُّرات

[1]- مناهج البحث في اللُّغة، تمَّام حسَّان، مكتبة الأنجلو المصرية، (د ط)، 1990م، ص 170.

[2]- عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مرجع سابق (دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية)، ص 12.

[3]- العربية وعلم اللُّغة الحديث، محمَّد داوود، دار غريب، (د ط)، 2001م، ص 106.

علماء اللُّغة للمورفيم وتباينت وجهات نظرهم في أقسامه وقيمه الدَّلالية ووظائفه النَّحوية والصَّرفية، لكنَّهم وإن تباينوا في النَّواحي الشَّكلية، إلَّا أنَّهم متَّفقون على أنَّه الأساس في التَّركيب البنائي للوحدة اللُّغوية"[1]، وسنتناول في العناصر الآتية تعريفات العلماء له، وأقسامه في اللُّغة العربية، وندعِّمها بأمثلة توضيحية.

أ/ تعريفه:

إنَّ الذي يجب الإشارة إليه في الأوَّل، هو أنَّ المورفيم مصطلح أجنبي، أصله يوناني، وقد تَمَّ تعريبه، وبالتَّالي فهو ليس مصطلحا عربيا ظهر في الدِّراسات اللِّسانية الحديثة، وقد تعدَّدت المصطلحات الدالَّة عليه في العربية "للمورفيم في الدِّراسات والتَّرجمات العربية الحديثة مقابلات متعدِّدة منها الصيغم والمورفيمية والصَّرفية المجرَّدة والصرفيم والوحدة الصَّرفية".[2]

كما تنوَّعت واختلفت التَّعريفات التي قدَّمها له العلماء، سواء من الغرب أو العرب "وربَّما كان أقرب تعريف له ما يمكن إجماله في أنَّ المورفيم هو الوحدة الصَّرفية الدُّنيا الدالَّة على معنى، بحيث أنَّ تغييرها يغيّر المعنى"[3]، واستخدم الحجازي مصطلح الوحدة الصَّرفية، وعرَّفه في قوله: "وهناك تعريفات كثيرة للمورفيم عند مدارس البحث اللُّغوي الحديث، غير أنَّها تتَّفق في أنَّها تعدُّ الوحدة الصَّرفية أصغر وحدة في بنية الكلمة، تحمل معنى أو لها وظيفة نحوية في بنية الكلمة".[4]

[1]- علم الصَّرف الصَّوتي، عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، (د ط)، 1998م، ص 107.

[2]- أحمد قدُّور، مرجع سابق، ص 189. نقلا عن: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، أحمد مختار عمر، مجلَّة عالم الفكر، الكويت، العدد 3، 1989م، ص 13.

[3]- اللِّسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف إستيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 2، 2008م، ص 109.

[4]- مدخل إلى علم اللُّغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 90.

أمَّا محمود السَّعران فيرى أنَّ المورفيم هو: "العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين المدركات أو المعاني"[1]، ولا يفوتنا في هذا تعريف كلًّا من فندريس صاحب كتاب "اللُّغة" وَ تمَّام حسَّان ففندريس، والذي تأثَّر بأفكاره العديد من الباحثين عرَّفه بأنَّه "عنصر صوتي، أي صوت أو مقطع أو عدَّة مقاطع، يشير إلى النِّسب النَّحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة ببعضها البعض"[2]، أمَّا تمَّام حسَّان فيرى بأنَّه: "اصطلاح تركيبي بنائي، لا يعالج علاجا ذهنيًّا غير شكلي إنَّه ليس عنصرا صرفيًّا، ولكنَّه وحدة صرفية في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة".[3]

ونختم بتعريف شامل وجامع للوحدة الصَّرفية، وهو أنَّها: "صيغة أو عنصر لغوي، يدلُّ على المعاني أو المقولات الصَّرفية والنَّحوية، وبديهي أنَّ هذه الوحدة لا صلة لها بالمعجم، إذ ليست لها دلالة عرفية اجتماعية، ويلاحظ أنَّ مكان هذه الوحدة من السِّلسلة الكلامية هو الأدنى والأصغر، لأنَّ أيًّا من هذه الوحدات لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر ذات معنى أو وظيفة نحوية أو صرفية".[4]

إذا اتَّفقت التَّعريفات الحديثة للمورفيم على أنَّه أصغر وحدة لغوية لها معنى، وتؤدِّي وظيفة معيَّنة، وسنقدِّم أمثلة توضيحية عنه بعد عرض أقسامه، والتَّصنيفات التي وضعها العلماء له.

ب/ أقسام المورفيم في اللُّغة العربية:

إنَّ أغلب الأقوال والآراء التي تحدَّثت عن أقسام المورفيم، ترى أنَّه يمكن تصنيفه إلى قسمين: مورفيم حرّ ومورفيم مقيَّد: "وتقسَّم الوحدات الصَّرفية من حيث ورودها في السِّياق إلى قسمين هما:

[1]- علم اللُّغة، محمود السَّعران، دار النَّهضة، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 216.

[2]- فندريس، مرجع سابق، ص 105.

[3]- تمَّام حسَّان، مرجع سابق (مناهج البحث في اللُّغة)، ص 172.

[4]- أحمد قدُّور، مرجع سابق، ص 187.

- وحدات حرَّة، ويطلق عليها بالإنجليزية مصطلح free morphemes
- وحدات مقيَّدة، ويطلق عليها بالإنجليزية مصطلح bound morphemes

وثمَّة نوع من هذه الوحدات لا يرد في السِّياق، لكنَّه يدلُّ مع ذلك دلالة غيره من الوحدات التي ترد في السِّياق من خلال مبنى محدَّد، ويطلق على هذا النَّوع في الإنجليزية مصطلح".[1]

- **المورفيم الحر**: وهو: "عبارة عن وحدة صرفية مستقلَّة، أو تركيب، ويطلق عليها بعض اللُّغويين المحدثين الوحدات الصَّرفية التَّتابعية، وهذه الوحدات تتمثَّل في اللُّغة العربية بالضَّمائر المنفصلة وأفعال الشُّروع"[2]، ومن أمثلته: رجل، هلال، صلاة، طاولة، هذه المورفيمات قادرة على أن تعبِّر عن ذاتها ومحتواها، دون الحاجة إلى إضافات، فمثلا إذا وضعنا طاولة في الجملة الآتية: الكتاب فوق الطَّاولة، فالطَّاولة عبَّرت عن معناها، دون أيّ إضافات مساعدة، ولهذا سمِّيت بالمورفيمات الحرَّة.
- **المورفيم المقيَّد**: وهو: "لا يعدو أن يكون علامة لغوية (صوتية)، تتألَّف من فونيم واحد أو أكثر، أو من مقطع صوتي واحد قصير أو طويل، مغلق أو مفتوح، يضاف إلى المورفيم الحرّ للحصول على صيغة (بنية) صرفية جديدة منه أو لأداء وظيفة نحوية"[3]، وهو الذي يتَّسم بالقصور، ولابدَّ أن يرتبط بغيره حتَّى يؤدِّي المعنى المراد، فهو ليس مستقلًّا بذاته، ويجب أن يبقى دائما متَّصلا بالمورفيم الحرّ، ومن أمثلته: المهاجرون، يشترون، فالمورفيم المقيَّد في هذه الأمثلة هو: أل/مهاجر/ون، ي/شتر/ون، ويأتي المورفيم المقيَّد على الشَّكل التَّالي:

[1]- أحمد قدُّور، مرجع سابق، ص 197.

[2]- عبد القادر عبد الجليل، مرجع سابق، ص107.

[3]- في اللِّسانيات ونحو النصّ، إبراهيم محمود خليل، دار المسيرة، (د ط)، (د ت)، ص 73.

- **الصُّدور أو السَّوابق**: وأمثلتها في العربية كثيرة، منها: حروف المضارعة (حروف كلمة أنيت) وهمزة التَّعدية في وزن (أفعل) والألف والسِّين والتَّاء في وزن (استفعل) والتَّاء والميم في وزن (تمفعل)، ومنها الميم في وزن (مفعول) من الثُّلاثي ونحو ذلك.
- **الأحشاء أو الدَّواخل**: وأمثلتها في العربية عديدة، منها: تاء الافتعال والتَّضعيف في (فعَّل) وألف (فاعل) للدَّلالة على الثُّلاثي المزيد ونحو ذلك.
- **الأعجاز أو اللَّواحق**: ومن أمثلتها في الضَّمائر المتَّصلة ونون الوقاية وحركات الإعراب وحروفه وعلامة التَّأنيث وعلامات التَّثنية والجمع"[1]، والفرق بين المورفيمات الحرَّة والمورفيمات المقيَّدة يكمن في كون المورفيم الحرّ مستقلٌّ دائما، قادر على التَّعبير عن نفسه، بينما المورفيم المقيَّد قاصر ومتَّصل دائما، لا يستطيع التَّعبير عن نفسه، بل هو عاجز عن تأدية معناه، إلَّا إذا ارتبط بالمورفيم الحر كما سبق وذكرنا ذلك في التَّعريفات ووضَّحنا ذلك بالأمثلة.

كما لدينا المورفيم الصِّفري، وهو لا "يحمل القيمة الخطِّية، أي لا وجود له في الرَّسم الكتابي، وإنَّما هو الصُّورة الموضوعية في الذِّهن، مثل الضَّمائر المستترة والصِّيغ في المشتقَّات والإسناد في الجملة"[2]، وإنَّ الدَّور الذي تؤدِّيه هذه المورفيمات في اللُّغة العربية يتمثَّل في: إضفاء قيمة تعريفية أو تحديدية أو تصنيفية أو توزيعية، يكون المورفيم في هذه الأنواع الثَّلاثة إمَّا عنصرا صوتيًّا أو مقطعا أو عدَّة مقاطع، وأحيانا يأتي المورفيم فونيما واحدا".[3]

[1]- ينظر: أحمد قدُّور، مرجع سابق، ص 199.

[2]- عبد القادر عبد الجليل، مرجع سابق، ص 108.

[3]- المرجع نفسه، ص 108.

ج/ المورفيم الصَّرفي والمورفيم الاشتقاقي:

يمثِّل التَّقسيم الأوَّل الذي عرضناه للمورفيم، والذي صنَّفناه فيه إلى مورفيم حرّ ومورفيم مقيَّد، إضافة إلى المورفيم الصِّفري أنواع المورفيم من حيث الشَّكل، أمَّا من حيث الوظيفة فإنَّ المورفيم ينقسم إلى نوعين: مورفيم اشتقاقي ومورفيم تصريفي، أمَّا المورفيم الاشتقاقي فهو الذي: "يؤدِّي إلى تغيير معنى الكلمة تغييرا كلِّيا، كأن يُصبح معناها عكس معناها الأوَّل من مثل: (شفي) وَ (أشفى) وَ (مرض) و (مرَّض) وَ (عجم) وَ (أعجم)، ويؤدِّي إلى تغيير صنف الصِّيغة الصَّرفية، فيحوِّل الفعل إلى اسم أو الاسم إلى فعل أو أيّ صيغة أخرى بديلة"[1]، في حين أنَّ المورفيم الصَّرفي: "لا يغيِّر معنى الكلمة ولا يغيِّر صيغتها الصَّرفية، وتتمثَّل وظيفته في تغيير الاسم من المفرد إلى المثنَّى والجمع أو العكس وتحديد الحالة الإعرابية والتَّذكير والتَّأنيث، وكذلك تحديد زمن الفعل"[2]، المورفيم الاشتقاقي مثل: (رَسَمَ) يمكن أن نشتقَّ منها مجموعة من الكلمات، تحمل معاني جديدة ومنها: (رُسُوم)، (مَرْسُوم)، (رَسْمُ)، وكلُّ واحدة لها معنى يختلف عن الأخرى.

وبعد أن أخذنا نظرة عامَّة عن المورفيم وتحدَّثنا فيها عن تعريفه وأقسامه في اللُّغة العربية وغيرها من المعلومات والأفكار المذكورة سابقا، سنتطرَّق الآن لنظرة المحدثين لما يُعرف بالميزان الصَّرفي الذي وضعه القدامى، وقد تعرَّض هذا الميزان الصَّرفي للنَّقد، وعدَّه البعض سببا من أسباب التَّعقيد والصُّعوبة التي عرفها الصَّرف العربي، ولكن كيف ولماذا، هذا ما سنجيب عنه ونتعرَّف عليه في العنصر الآتي.

2/ رؤية حديثة للميزان الصَّرفي:

بيَّنت الدِّراسات اللِّسانية الوصفية الحديثة للصَّرف العربي أنَّ سبب التَّعقيدات والصُّعوبات الموجودة فيه، تفسيرات علمائنا القدامى عندما قصَّروا في الجانب المنطوق للُّغة، ولم يولوا الأصوات

[1]- ينظر: إبراهيم محمود خليل، مرجع سابق، ص 75.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 76.

الأهمِّية التي تستحقُّها، ولم يحسنوا استثمارها في الدَّرس الصَّرفي، وبالتَّالي ركَّزوا على الجانب المكتوب للُّغة: "وتكمن صعوبته في الطَّريقة التي عولج بها من قِبل علمائنا القدامى، الذين تأثَّروا بقضيَّة الأصل والفرع، واهتمُّوا باللُّغة في جانبها المكتوب، أكثر من اهتمامهم بالجانب المنطوق، وتعاملوا مع الكلمة على اعتبار أنَّها من طبيعة بصرية، أي على اعتبار أنَّها من رسم كتابي".[1]

وقد رفضت الدِّراسة الوصفية الصَّرفية الحديثة فكرة الأصول المقدَّرة في الصَّرف العربي، والتي ترى أنَّ هناك أصل ترجع إليه كلّ الصِّيغ المتشابهة مثلا: أصل (باع) هو (بيع) وأصل (قال) هو (قول) وغيرها من الكلمات، يقول الصَّرفيون: "أنَّ أصل (قال) هو (قول) وأصل (باع) هو (بيع)، لكن الصَّرفيين لم يوضِّحوا لنا لماذا تنقلب كلٌّ من الواو والياء إلى ألف إذا تحرَّكت وانفتح ما قبلهما، كما لم يخبرونا من أين جاؤوا بهذا الأصل المزعوم (قول، بيع)، وبديهيٌّ أنَّ الألسنية الحديثة ترفض أن تبني على ما هو خارج اللُّغة أو ليس منها، فكيف إذا كان مجرَّد وهم أو افتراض".[2]

وتنطبق هذه القاعدة على بعض الكلمات وهي التي جاءت عينها أو لامها حرف علَّة مثل: (بكى، يخشى، يرضى)، فإذا قلنا بقول القدماء أنَّ أصل كلًّا من (قال) وَ (باع) هو (قول) وَ (بيع)، فإنَّ هذا: "يؤدِّي إلى أمر ترفضه اللُّغة، إذ أنَّه يؤدِّي إلى اجتماع ثلاث فتحات أو أربع فتحات متوالية في الكلمة الواحدة، الفتحة التي بعد الفاء والألف فتحتان والفتحة التي بعد العين المقلوبة على فرض بقائها، وهذا لا يعقل ولا طاقة للِّسان ولا للحنك على القيام به".[3]

وقد فطن العلَّامة ابن جنِّي لهذا الأمر، فقد ذكر في "الخصائص": وهذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في (قَامَ) (قَوَمَ) وفي (بَاعَ) (بَيَعَ)...، وليس الأمر كذلك، بل بضدِّه ذلك أنَّه لم يكن قطُّ مع اللَّفظ إلَّا على ما تراه وتسمعه، وإنَّما معنى قولنا أنَّه

[1]- عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مرجع سابق (دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية)، ص 5.

[2]- محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد حمُّو، مجلَّة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 3، ديسمبر 1989م، ص 138.

[3]- عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مرجع سابق (دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية)، ص 64.

كان أصله كذا أنَّه لو جاء مجيء الصَّحيح ولم يعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأمَّا أن يكون استعمل وقتا من الزَّمان ثمَّ انصرف فيما بعد إلى هذا اللَّفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النَّظر[1]، وإذا كان علماؤنا القدامى يرون أنَّ الواو والياء قد قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فابن جنِّي له رأي وتفسير مخالف لهم، إذ يرى أنَّ: "سبب وجود الألف راجع إلى أمر آخر، وهو كراهة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي: الفتحة والواو أو الياء، وهو سبب صوتي كما يتَّضح من خلال كتابة أصول هذه الكلمات صوتيًّا على النَّحو التَّالي:

(q a w a a- h a w i f a- t a w u l a- b a y a a- h a y a b a)

فلذلك هربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسهَّل ذلك انفتاح ما قبلهما"[2]، فعلة هذا القلب صوتية الغاية منها التَّخلُّص من الثِّقل، كما نجد هذا التَّفسير أيضا عند ابن عصفور، فقد جاء في تفسيره لهذه المسألة أنَّ: "وأمَّا (فَعَلَ) فَقُلِبت الواو والياء فيهما ألفا لاستثقال حرف العلَّة مع استثقال اجتماع المثلين، أعني فتحة الفاء وفتحة العين، فقالوا في (قوم) (قام) وَ (بيع) (باع) فقلبوا الواو والياء لخفَّة الألف ولتكون العين حرفا من جنس حركة الفاء"[3]، فالمسألة عند ابن عصفور إذا هي: مسألة صوتية، إذ كان لابدَّ من قلب الواو والياء ألفا لتفادي الثِّقل الحاصل بسبب استثقال صوت العلَّة وكراهة اجتماع المثلين، وهذا تفسير صوتي مقبول وقريب من التَّفسيرات الصَّوتية الحديثة.

[1]- ينظر: الخصائص، ابن جنِّي، تح: محمَّد علي النجَّار، دار الهدى، بيروت/لبنان، ط 2، (د ت)، ج 1، ص 256-257.

[2]- عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مرجع سابق (دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية)، ص 68، نقلا عن: التَّفكير الصَّوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الاعراب لابن جنِّي، هنري فليش، تع وتح: عبد الصَّبور شاهين، مجلَّة مجمع اللُّغة العربية، القاهرة، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميرية، ج 23، 1968م، ص 88

[3]- الممتع في التَّصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدِّين قساوة، دار المعرفة، بيروت/لبنان، (د ط)، (د ت)، ج 2، ص 438.

أمَّا الدِّراسات اللِّسانية الوصفية الحديثة، فقد ردَّت هذا الأصل المزعوم أو المفترض كما وصفه المحدثين إلى الميزان الصَّرفي الذي وضعه علماء العربية الأوائل، وهو: "المقياس الذي تعرف به هيئة مبنى الكلمة من حيث عدد الصَّوامت والصَّوائت وترتيبها"[1]، وقد اختاروا لفظة (فعل) لتمثُّل هذا الميزان، ويعود سبب هذا الاختيار كما ذكر الاستراباذي لكون أنَّ: "معنى تركيب (فَ عَ لَ) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتَّصلة بها، إذ الضَّرب فعل وكذا القتل والنَّوم، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتَّصلة بها في هيئته اللَّفظية، ممَّا تشترك أيضا في معناه، ثمَّ جعلوا الفاء والعين واللَّام في مقابلة الحروف الأصلية، إذ الفاء والعين واللَّام أصول"[2]، وهو اختيار مناسب، لأنَّ كلَّ الأفعال تدلُّ على الفعل والقيام بشيء ما.

وإذا نظرنا في المميِّزات الصَّوتية لكلٍّ من هذه الأصوات الثَّلاثة (فَ عَ لَ) في اللُّغة العربية، فسنجد أنَّه اختيار صوتي موفَّق؛ حيث أنَّ التَّفسير الصَّوتي بيِّن أنَّها: تمتلك خصائص صوتية مميّزة، فالفاء صوت أسناني شفوي احتكاكي مهموس مرقَّق، وهذا الصَّوت لا نظير له في العربية من الأصوات المجهورة، ولو أنَّ البعض يميل إلى الاعتقاد بأنَّ نظيره المجهور هو صوت الإنجليزي v ولأنَّه شفوي، فهو يمتلك خاصِّية الرُّؤية التَّشكيلية الصُّورية، حتَّى لو كان همسا، أمَّا الصَّوت الآخر العين، فهو صوت حلقي احتكاكي مجهور مرقَّق من الأصوات المتوسِّطة بين الشدَّة والرَّخاوة وصوت اللَّام لثوي جانبي متوسِّط بين الشدَّة والرَّخاوة.

ولهذه الأسباب الصَّوتية والصِّفات الوظيفية اختيرت الأصوات الثَّلاثة الفاء والعين واللَّام[3]، ولتحقيق الغاية منه نقوم بمقابلة أصواته مع أصوات الكلمات المراد وزنها مثلا: (أكل) وزنها (فعل)

[1]- المعنى وظلال المعنى، محمَّد محمَّد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط 2، 2007م، ص 178.

[2]- شرح شافية ابن حاجب لرضي الدِّين محمَّد بن حسن الاستراباذي، تح: محمَّد نور حسن وَ محمَّد الزَّفزاف وَ محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د ط)، 1972م، ج 1، ص 13.

[3]- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، مرجع سابق، ص 46.

ولكنَّهم صادفوا أفعلا، لم تستجب لهذا الوزن الذي وضعوه، يقول كمال بشر: اتَّسم منهج القدماء في معالجة قضايا الصَّرف بسمتين واضحتين هما:

- **أوَّلا**: إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أنَّ هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كلُّ الصِّيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلَّا فطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتَّأويل.
- **ثانيا**: محاولة حشدهم الأمثلة المتَّفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر، تحت نظام واحد وإخضاعهم لها لميزان واحد فابتكر واصطبر عندهم كلاهما على وزن (افتعل) وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو الباء والكاف والرَّاء في الأوَّل والصَّاد والباء والرَّاء في الثَّاني[1]، ويرى علماء اللِّسانيات الحديثة أنَّ الطَّريقة الأنسب لمعالجة هذه الأفعال وتفسيرها لا يكون بالطَّريقة التَّقليدية، وإنَّما يجب أن ننتهج في دراستها أحد المنهجين:

المنهج الأوَّل: الوصفي الذي: يتناول بالدَّرس العلمي كلَّ الظَّواهر اللُّغوية بعد تحديد مجالها وزمنها وبيئتها، فلابدَّ هنا من تحديد المجال، كأنْ يكون لغة فصحى أو لهجة أو مستوى معيَّنا، وهذا المنهج ينبذ أيَّ موقف معياري ينطلق من الخطأ والصَّواب، لأنَّه يفرِّق بين ما هو علمي وما هو تعليمي.[2]

ويتميَّز هذا المنهج بأنَّه: لا يهتمُّ إلَّا باللُّغة المتكلِّمة، ويتجنَّب عادة الاعتماد على المادَّة المكتوبة أو على القواعد النَّحوية القديمة، وذلك لأنَّ هذه القواعد القديمة أسِّست على معايير يرفضها هذا المنهج، مثل: التَّعليل والافتراض والتَّأويل[3]، فهو يدرس الظَّاهرة اللُّغوية كما هي، دون اللُّجوء إلى أيِّ تأويلات.

---

[1]- ينظر: دراسات في علم اللُّغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 1998م، ص 239-240.

[2]- ينظر: أحمد محمَّد قدُّور، مرجع سابق، ص 26.

[3]- ينظر: دراسات في علم اللُّغة الوصفي والتَّاريخي والمقارن، صلاح الدِّين صلاح حسن، دار العلوم، الرِّياض، ط 1 1989م، ص 99.

وعليه فإنَّ إتباع هذا المنهج سيحتِّم علينا أن نعامل الكلمات معاملة مغايرة لما درج عليه الصَّرفيون التَّقليديون، تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الرَّاهنة فنصف ما بها من ظواهر، دون إخضاعها لوزن (فعل) وفروعه، فنخرجها من هذا الباب متَّبعين في ذلك مبدأ تعدُّد الأنظمة في البحث اللُّغوي، ومخالفين حينئذ منهجهم الذي يقوم على أساس توحيد الأنظمة، وهو مبدأ لعب دورا خطيرا في الدَّرس اللُّغوي عند العرب وكثيرا ما جرَّهم إلى التَّأويل والتَّخريج والافتراض، لأنَّهم مضطرُّون -بإتباعه- إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامَّة، ولو لم تنطبق عليها كلّ الانطباق.[1]

وإذا أخذنا بهذا المنهج، فسنعتمد على نتائج علم الأصوات في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، أمَّا التَّفسير العلمي لهذه الأمثلة ونحوها، إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدُّد الأنظمة، فلا يتمُّ إلَّا على أسس صوتية اقتضتها خواصُّ الصِّيغ، فنقول السِّياقات الصَّوتية التَّالية مستحيلة في العربية صوت مطبق+ت والمستعمل هو صوت مطبق+ط، وبهذا لم نجاوز الحقيقة في شيء، ولم نلجأ إلى شيء مفترض كما افترضوه هم أصلا لهذه الصِّيغ.[2]

ومن الذين طبَّقوا هذا المنهج الوصفي على الدَّرس الصَّرفي، لدينا تمَّام حسَّان مثلا الذي رأى أنَّه يجب أن نزن الكلمة بالشَّكل التي عليه، دون البحث عن أيِّ أصل وما ينجم عنه من خلق افتراضات غير موجودة، وذلك لتفادي التَّعقيدات والأخطاء التي يتعرَّض لها الصَّرف العربي، إذا قلنا بهذا الأصل المزعوم فقد أعاد النَّظر في الميزان الصَّرفي وفرَّق بينه وبين الصِّيغة الصَّرفية.

ويفسِّر هذا الأمر في قوله: والصِّيغة بالنِّسبة إلى المورفيم علامة وبالنِّسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي، وهي بالاعتبار الثَّاني ملخَّص شكلي لطائفة من الكلمات... والصِّيغة باعتبارها علامة على المورفيم لا يدخلها الإعلال، أمَّا باعتبارها ميزانا فهو يدخلها مثلا (بع) مثال من أمثلة (أفعل)

[1]- ينظر: كمال بشر، مرجع سابق، ص 240.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 240.

شأنها في ذلك شأن (اضرب) وَ (اجلس) وَ (احبس)، ولكنَّها على وزن (فل)[1]، والتَّفريق بين الصِّيغة الصَّرفية والميزان الصَّرفي مهمٌّ، لأنَّ الميزان الصَّرفي يمثِّل المبنى الصَّوتي، وتتحكَّم فيه قوانين صوتية هي التي تحدث تغيرا في بنية الكلمة، مثل: الحذف والنَّقل والإعلال والإبدال، بينما الصِّيغة تمثِّل المبنى الصَّرفي، فهو يرى أنَّ: "العلامات التي ترد في النُّطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات وتجاورها في اللَّفظ لمغايرة بنية الصِّيغة.

وعندما تخضع لهذه المغايرة لا يكون بينهما التَّوازي المتوقَّع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات، فلو أردنا في هذه الحالة أن نقابل أصواتها الصَّحيحة بحروف صحيحة وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى تصوير هيكلة الكلمة تصويرا، قد يختلف عن مبنى الصِّيغة".[2]

ولتوضيح ذلك قدَّم تمَّام حسَّان المثال التَّالي: "إذا أخذنا الفعل (وقى) وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افْعَلْ) لوجدنا هذا الفعل يئول إلى (قِ)، فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصِّيغة لوجدنا أنَّ ما يقف بإزائه من حروف الصِّيغة هو العين المكسورة (عِ) فإذا سألنا أنفسنا من أيِّ الصِّيغ هذا الفعل (قِ) لقلنا دون تردُّد، إنَّ صيغته هي صيغة (أَفْعِل)، فإذا سألنا أنفسنا فما بال هذه العين المكسورة نقف هنا بإزاء الفعل في صورته النِّهائية، فإنَّ الجواب هو أنَّ هذه العين المكسورة تمثِّل الميزان ولا تمثِّل الصِّيغة".[3]

ولهذا رفض تمَّام حسَّان أن يكون (قال) وهو فعل ماض أجوف معتلُّ العين على وزن (فعل)، فهذا غير ممكن، بل يجب أن يكون وزنها (فال)، أمَّا مع الإعلال والإبدال، فإنَّ علماء الصَّرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصِّيغة وشكل المثال، بحيث أنَّهم زعموا في (قال)، وهو ينتمي إلى صيغة (فعل) أنَّه على وزن (فعل) أيضا وليس على وزن (فال)، وما إصرار علماء الصَّرف هنا على وحدة

[1]- تمَّام حسَّان، مرجع سابق (مناهج البحث في اللُّغة)، ص 173-185.

[2]- ينظر: اللُّغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، دار الثَّقافة، الدَّار البيضاء/المغرب، (د ط)، 1994م، ص 144.

[3]- المرجع نفسه، ص 145.

الصِّيغة والميزان بمجد فتيلا بالنِّسبة للأغراض العلمية للتَّحليل الصَّرفي، بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصِّيغة بيان المبنى الصَّرفي الذي ينتمي إليه المثال... ومن هنا أقترح أنَّ التَّحليل الصَّرفي كما راعى النَّقل والحذف في الميزان، ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضا.[1]

المنهج الثَّاني الذي اقترحه علماء اللِّسانيات لمعالجة مثل هذه الأفعال ومنها الفعل الأجوف وغيره من الأفعال المعتلَّة كما رأينا في المنهج الوصفي، هو المنهج التَّاريخي، وهو الذي يهتمُّ في المقام الأوَّل بالصِّيغ والمستويات المغرقة في القدم، والتي يمكن أن يتعرَّف منها الباحث الصِّيغة الأصلية أو الشَّكل الأقدم الذي خرجت عنه باقي الصِّيغ.

وهناك قضايا كثيرة في مجال الأصوات وبناء الكلمة والجملة والدَّلالة تدخل في إطار علم اللُّغة التَّاريخي، مثل: دراسة صيغ منتهى الجموع في العربية بتتبُّع توزيعها ونسبة شيوعها في المستويات اللُّغوية المختلفة عبر القرون موضوع من موضوعات علم الصَّرف التَّاريخي.[2]

ومن المحدثين من انتهجه معتمدا على معطيات علم الأصوات ومستفيدا منها في تفسير التَّغيُّرات الطَّارئة على بعض الظَّواهر الصَّرفية، فعبد الصَّبور شاهين مثلا صاحب "المنهج الصَّوتي للبنية العربية"، ينطلق في تفسيره وتحليله الصَّوتي للفعل الأجوف، قال أنَّ أصله (قول) وأنَّ (باع) أصلها (بيع)، فهو إذا يبدأ من حيث بدأ القدامى، وهو يقرُّ بهذا الأصل المفترض، ولكنَّه يرى أنَّ علَّة وجود الواو والياء يعود إلى نتيجة انزلاق من الفتحة الأولى إلى الحركة التَّالية لها نتيجة الواو أو الياء التي هي عين الكلمة في الأصل[3]، فلمَّا سقطت الواو أدَّى ذلك إلى اجتماع مصوِّتين قصيرين، أي الفتحة التي بعد القاف والفتحة التي بعد والواو في مصوِّت طويل واحد هو الألف فأصبحت (قال)، أمَّا سبب

[1]- ينظر: تمَّام حسَّان، مرجع سابق، (اللُّغة العربية معناها ومبناها)، ص 145.

[2]- ينظر: محمود فهمي حجازي، مرجع سابق، ص 23.

[3]- ينظر: عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 83.

هذا التَّغيُّر فيعود إلى: "خصائص المقطع العربي الذي لا يمكن أن يتكوَّن من حركات فقط، فإذا أخذنا كلمة qa/ua/la=fa/la/l a.

نلاحظ أنَّ المقطع الأوسط فيها مكوَّن من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللُّغة، ولذلك كان الحلُّ هو إسقاط العنصر الذي يسبِّب الازدواج، وهو الضمَّة في الأوَّل، فلا يبقى فيها سوى فتحتين قصيرتين هما الفتحة الطَّويلة هكذا".[1]

وعلى هذا الأساس قال وزنها (فال) وليس (فعل)، وبدلا من قاعدة تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وهي لا تعبِّر عن حقيقة التَّصرُّف الصَّوتي في عناصر الكلمة، لأنَّها تفترض أنَّ للواو وجودا منفصلا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من النَّاحية الصَّوتية، لأنَّها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات.

وعليه يمكن القول سقط الازدواج نتيجة الصُّعوبة المقطعية، فطال المقطع قبلها على سبيل التَّعويض[2]، وقد خرج بنتيجة مهمَّة مفادها أنَّ: "الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق"[3]، أي أنَّه يُقرُّ بأنَّ أصل (قال) (قول) وَ (باع) (بيع)، ويتَّفق مع القدامى في هذه النُّقطة، لكنَّه يختلف معهم في أسباب وجود هذه الواو والياء.

وكرأي شخصي يمكن القول أنَّ عبد الصَّبور شاهين وبتحليله وتفسيره الصَّوتي، قد اقترب من الحقيقة وإن كان قد انطلق من أصل مفترض مزعوم كما وصفته الدِّراسات الحديثة، وقد تعرَّض للنَّقد في هذه النُّقطة، إلَّا أن تعليله كان مقنعا لأنَّه أجاب عن السُّؤال المطروح من أين جاء هذا الأصل؟ والدِّراسة الوصفية وقفت على الظَّاهرة كما هي لأنَّها:

[1]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 83.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 43-84.

[3]- المرجع نفسه، ص 43-84.

- ترفض أن تبني وتؤسِّس لقاعدة انطلاقا من أمر وهمي مفترض.
- تولي أهمِّية كبيرة لعلم الأصوات والمعلومات الصَّوتية التي تتدخَّل في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، فالمنهج الوصفي يهتمُّ باللُّغة المنطوقة، وقد لاحظنا كيف أنَّ المحدثين ردُّوا سبب التَّعقيد الموجود في قواعد الصَّرف العربي إلى اهتمام وتركيز القدامى بالكتابة وتقصيرهم في الجانب المنطوق للُّغة.
- تخضع الظَّاهرة وفق هذا المنهج لمبدأ تعدُّد الأنظمة الذي تفرضه القوانين الصَّوتية، فلا تطبَّق قاعدة واحدة على كلِّ الكلمات، وإنَّما تعامل كلّ واحدة معاملة خاصَّة مثلما رأينا أنَّ الوزن (فعل) لم يطبَّق على الفعل الأجوف (قال)، فلم تبحث الدِّراسات الحديثة عن تبريرات، بل قالت أنَّ وزنه هو (فال) مباشرة.

3/ الهمزة وطبيعة أصوات العلَّة في الدَّرس الصَّرفي الحديث:

أ/ الهمزة:

لقد عني العلماء قديما وحديثا بدراسة صوت الهمزة، وقد أفردوا لها بحوثا ودراسات خاصَّة، وذلك لما لها من خصائص وصفات تميِّزها عن غيرها من الأصوات العربية "ولم تكن اللَّهجات العربية القديمة على سواء في نطقها، إذ كانت البيئة البدوية (تميم وما جاورها) هي وحدها التي تحقِّق نطق الهمزة، أمَّا البيئة الحجازية (قريش وما جاورها) فكانت تسهِّل الهمزة، أي تترك نطقها في غير أوَّل الكلمة، وقد أخذت العربية الفصحى تحقيق الهمزة من تميم".[1]

[1]– رمضان عبد التوَّاب، مرجع سابق (المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي)، ص 223.

ومن المعروف أنَّه ليس كلّ اللَّهجات العربية كانت تهمز وصوت الهمزة عند سيبويه صوت مجهور "فأمَّا المجهورة فالهمزة"[1]، وهي تخرج من أقصى الحلق: "فأقصاها مخرجا الهمزة"[2]، أي أنَّها من الأصوات الحلقية، لكن الدِّراسات الصَّوتية الحديثة كان لها رأي آخر في هذه النُّقطة، فقد أثبتت أنَّ الهمزة من الأصوات الحنجرية، وليست من الأصوات الحلقية، أي أنَّ الإنسان يخرج هذا الصَّوت ويصدره من الحنجرة، وليس من أقصى الحلق كما ورد عند العرب القدامى وعلى رأسهم سيبويه: "فسيبويه جعل للحلق ثلاثة مخارج متدرِّجة من أقصى الحلق ووسطه إلى أدناه من الفم، في حين أنَّ المحدثين جعلوا المخرج الحلقي خاصًّا بالعين والحاء وحدهما، وجعلوا للهمزة والهاء مخرجا جديدا، سمِّي المخرج الحنجري".[3]

وقد اتَّفق أغلب المحدثين على القول بأنَّ الهمزة ليست بالصَّوت المهموس ولا بالمجهور، وقد تبنَّى هذا الرَّأي إبراهيم أنيس، فقد ذكر أنَّ: "الهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس"[4]، وأيضا الدُّكتور محمود السَّعران الذي رأى أنَّ الهمزة: "تحدث بأن تسدَّ الفتحة الموجودة بين الوترين الصَّوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقا تامًّا، فلا يسمح للهواء بالنَّفاذ من الحنجرة بضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثمَّ ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثا صوتا انفجاريا، وهمزة القطع لا هي بالمجهورة ولا هي بالمهموسة"[5]، فالهمزة إذا وكما وصفها المحدثون صوت حنجري شديد لا مجهور ولا مهموس.

وبعد أن تناولنا وبشكل مختصر نوعا ما طبيعة الهمزة من حيث المخرج والصِّفات، سنتطرَّق لمسألة مهمَّة في الدَّرس الحديث، وهي علاقة الهمزة بأصوات العلَّة، فقد جعلها القدامى مع أصوات

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج 4، ص 434.

[2]- المصدر نفسه، ج 4، ص 433.

[3]- علي حسن مزيان، مرجع سابق، ص 76.

[4]- الأصوات اللُّغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975م، ص 89.

[5]- محمود السَّعران، مرجع سابق، ص 157.

العلَّة، في حين فنَّد المحدثون هذا الأمر وأثبتوا أنَّها صوت صحيح ولا علاقة صوتية تربط بينها وبين أصوات العلَّة، وسنتطرَّق في العنصر التَّالي إلى حججهم التي استدلُّوا بها لإثبات فكرتهم وإخراج الهمزة من أصوات العلَّة.

ب/ أصوات العلَّة في الدَّرس اللِّساني الحديث:

يطلق مصطلح أصوات العلَّة على صوت (الواو، الياء، الألف)، وألحق القدامى صوت الهمزة إليهم، في حين أنَّ الدِّراسات الحديثة أثبتت أنَّ الهمزة صوت صحيح ولا علاقة بينه وبين أصوات العلَّة، كما يؤدِّي صوت العلَّة دورا هامًّا في اللُّغة، يتميَّز به عن الأصوات الصَّحيحة والتي بدورها لها وظائف تميِّزها عنه.

وقد ذكر تمَّام حسَّان أهمِّية صوت العلَّة خلال تحدُّثه عن النِّظام الصَّوتي للُّغة العربية، يقول: "وإذا كانت الحروف الصَّحيحة تنفرد بأنَّها أصول في الكلمات العربية، وهي من ثَمَّ أساس للتَّفريق بين مادَّة ومادَّة أخرى من المعجم، فإنَّ حروف العلَّة تعتبر مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادَّة الواحدة، فالفرق بين (قَتَلَ) وَ (قَتِيل) وَ (قُتُول) وَ (هلم جرا) من مشتقَّات (ق ت ل) فرق يأتي عن تنوُّع حرف العلَّة، لا الحروف الصَّحيحة، وحروف العلَّة إن كان لا يبدأ بها المقطع فهي بلا شكٍّ مركز المقطع العربي حتَّى لتبدو من خلالها صلات معيَّنة بين الكمِّية والنَّبر والتَّنغيم، ومن ثَمَّ تعتبر حروف العلَّة من العناصر الضَّرورية في بناء نظامي النَّبر في الصَّرف والتَّنغيم في النَّحو، وكذلك حرف العلَّة يصلح بمفرده أن يكون علامة إعرابية، فيكون مفيدا إيجابيا بالذِّكر وسلبا بالحذف".[1]

وقد توصَّلت نتائج البحث في الدَّرس الصَّوتي الحديث إلى أنَّ أصوات العلَّة في اللُّغة العربية تطلق على: "أصوات المدِّ ألفا أو واوا أو ياء (وهي الحركات الطَّويلة)، كما تطلق على ما شابهها،

[1]- تمَّام حسَّان، مرجع سابق، (اللُّغة العربية معناها ومبناها)، ص 72.

وهو الواو والياء المعتلَّتان، وهما المقصودتان فعلا بتعبير (أصوات العلَّة)، وبعبارة أدق صوتي العلَّة"[1]، وقد وُصِفَ صوتي الواو والياء بالاعتلال، لأنَّهما "لا يسلكان مسلك الحروف الصَّحيحة في تحمل الحركة والانفصال عنها دون غموض أو لبس كما في (كَتَبَ) فلكلٍّ صامت من هذه الصَّوامت استقلاله عن حركته (فتحة أو كسرة أو ضمَّة)، بل إنَّهما يتحمَّلان الحركة، وهي جزء منهما ولا يتصوَّر أن تنفصل عن بنيتها".[2]

وقد أثبت الدَّرس الحديث أنَّه لا يوجد أيّ علاقة صوتية بين الهمزة وأصوات العلَّة، وذلك راجع إلى طبيعة الهمزة وخصائصها النُّطقية، والتي تختلف تماما عن أصوات العلَّة، ولتوضيح ذلك سنذكر أهمَّ الفروق التي تؤكِّد انعدام العلاقة بينهما:"

- **أوَّلا**: الهمزة من الحنجرة والواو من أقصى اللِّسان، والياء من وسط اللِّسان مع ما يحاذي الموضعين من الحنك الأعلى.
- **ثانيا**: الهمزة صوت انفجاري (شديد)، وهما انطلاقيان (ليِّنان).
- **ثالثا**: الهمزة صوت ذو جودة صوتي وسياقي (فونيتيكي وفونولوجي)، أمَّا هما فوجودهما انتقالي سياقي (فونولوجي)، فحسب مهما تكن ظروف وجودهما في المادَّة اللُّغوية.
- **رابعا**: الهمزة صوت مهموس أو لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، وهما مجهورات إلَّا في حالة خاصَّة هي حالة الوقف على مثل: (العفو والسَّعي)؛ حيث يمكن أن يتعرَّضا للهمس في هذه المواقع، وهو ما يقع أحيانا لحركات أواخر الكلمات".[3]

ومن خلال هذه المعطيات الصَّوتية يمكن القول أنَّ الهمزة من الصَّوامت، وهي صوت صحيح وجعلها من أصوات العلَّة أدَّى إلى الخطأ والخلط في تفسير بعض المسائل الصَّرفية، وخاصَّة المتعلِّقة

[1]- علم الأصوات، برتيل مالبرج، تر: عبد الصَّبور شاهين، مكتبة الشَّباب، (د ط)، (د ت)، ص 80.

[2]- المرجع نفسه، ص 80.

[3]- القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث، عبد الصَّبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 48.

بقضايا الإعلال، وعلماؤنا القدامى عندما ألحقوا الهمزة بأصوات العلَّة، كانوا معذورين في ذلك، لأنَّهم لم تتوفَّر لهم وسائل البحث المتطوِّرة من أجهزة وآلات، هذه من ناحية ومن ناحية أخرى: "رمز الألف هو في أصل اللُّغة رمز الهمزة، ولم يحدث التَّمييز بين الصَّوتين في الرَّمز إلَّا في منتصف القرن الثَّاني تقريبا حين اختار الخليل بن أحمد للهمزة رمز العين الصَّغيرة ترسم في مواضع هذا الصَّوت الحنجري، وكان ذلك لما وجد القدماء من صعوبة في تعليم الأطفال الكلمات التي تختلف في النُّطق، وتتَّحد في الرَّمز كما في قولنا (سال) فقد يكون المراد: (سأل) من السُّؤال، وقد يكون (سال) من السُّيولة"[1]، ولكنَّهم كانوا على وعي تامٍّ بالفرق بين الألف والهمزة من النَّاحية الصَّوتية أو النُّطقية، وربَّما جعلوا الهمزة مع أصوات العلَّة لما تتعرَّض له هذه الأخيرة من: "تحقيق وتخفيف وقلب وإبدال... إلخ، لأنَّهم يعدُّون التَّخفيف وإخوته عارضا يعرض للهمزة، وربَّما يعدُّونه الهمزة بادية في صور مختلفة، وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام التي تتعلَّق بها وبأحوالها، والحقُّ أنَّها لم تقلب، وإنَّما الذي حدث هو أنَّها لم تنطق، وإنَّما نطق شيء آخر هو ياء أو واو المدِّ"[2]، غير أنَّ الدِّراسات الصَّوتية الحديثة أثبتت وبحجج صوتية، أنَّ الهمزة صوت صحيح، ولا يمكن جعله صوتا من أصوات العلَّة بأيِّ حال من الأحوال.

خلاصة الفصل الأوَّل:

عرف الصَّرف العربي في العصر الحديث محاولات جادَّة لتيسيره وتجديده، أمَّا محاولات تجديده فقد اعتمد أصحابها على علم الأصوات بالدَّرجة الأولى، فقد عملوا على استثمار المعطيات الصَّوتية في تفسير أغلب المسائل الصَّرفية، منتهجين في ذلك المنهج الوصفي والذي من أهمِّ أسسه ومبادئه وصف الظَّاهرة اللُّغوية كما هي، دون البحث في تاريخها كيف كانت.

[1]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق، (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 171.

[2]- كمال بشر، مرجع سابق (دراسات في علم اللُّغة، ص 27.

ويدعو هذا المنهج بدوره إلى الاعتماد على نتائج علم الأصوات، وقد أدَّى تطبيق هذا المنهج على الصَّرف العربي إلى نقد وتغيير بعض المفاهيم، كما رأينا ذلك سابقا، ومنها رفض نظرية الأصول نحو: (قام) أصلها (قوم) ووزنها (فعل)، فالمنهج الوصفي يرى أنَّ (قام) توزن كما هي، وبالتَّالي وزنها (فال) وليس (فعل)، دون وضع أصل مفترض، ليوافق الميزان الصَّرفي والذي عدَّه المحدثين أحد الأسباب التي أدَّت إلى التَّعقيد الموجود في الصَّرف العربي.

كما اعتمدت الدِّراسات اللِّسانية الحديثة مصطلح المورفيم في التَّحليل الصَّرفي، والذي يقابل مصطلح الكلمة في التُّراث اللُّغوي العربي، واعتُمِدَ مصطلح الصَّوت بدل الحرف، كما أثبتت هذه الدِّراسات أنَّ الهمزة صامت صحيح، وليست من أصوات العلَّة كما هي في التُّراث اللُّغوي.

نستنتج من خلال هذه المعطيات أنَّ سبيل تيسير الصَّرف العربي يكون من خلال استغلال المعلومات الصَّوتية في تفسيره، لأنَّه يقدِّم تفسيرات وحقائق دقيقة أقرب للواقع، وعليه سنحاول في الفصل الموالي استثمار المعلومات الصَّوتية في تفسير بعض الظَّواهر الصَّرفية، معتمدين في ذلك على آراء ومقترحات علماء اللُّغة الحديث وعلمائِنا القدامى أيضا.

الفصل الثَّاني:

دراسة صوتية لظواهر الإبدال والإدغام والإعلال الصَّرفية في اللُّغة العربية

أوَّلا/ ظاهرة الإبدال

1/ التَّعريف اللُّغوي والاصطلاحي

2/ الغاية من ظاهرة الإبدال في اللُّغة العربية

3/ التَّحليل الصَّوتي للإبدال في صيغة افتعل

ثانيا/ ظاهرة الإدغام

1/ التَّعريف اللُّغوي والاصطلاحي

2/ الغاية من ظاهرة الإدغام

3/ التَّحليل الصَّوتي للإدغام الطَّارئ في الفعل (الذَّكر) وَ(الدَّعر).

ثالثا/ ظاهرة الإعلال

1/ التَّعريف اللُّغوي والاصطلاحي

2/ أقسام الإعلال في اللُّغة العربية

3/ التَّحليل الصَّوتي للإعلال بالنَّقل والإعلال بالحذف

خلاصة الفصل الثَّاني

تمهيد:

إنَّ توظيف المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، حقيقة لابدَّ منها، فرضها النِّظام الصَّوتي للُّغة العربية، ولفهم التَّغيرات الصَّوتية التي تحدث على مستوى الكلمة، لابدَّ من البحث في القوانين الصَّوتية التي فرضت هذا التَّغيُّر، ثمَّ إنَّ علَّة معظم هذه التَّغيُّرات هي علَّة صوتية، وعليه فإنَّ تفسيرها يجب أن يكون قائما على معطيات صوتية بحتة، وقد كنَّا أشرنا سابقا أنَّ الصَّرف العربي في التُّراث اللُّغوي لم يخلو من التَّفسيرات الصَّوتية.

وقد كان علم الأصوات مقدِّمة لدراسة الصَّرف العربي عند علمائنا القدامى، وقد اهتمَّ المحدثون أكثر بعلم الأصوات وارتباطه بعلم الصَّرف، حتَّى أنَّهم قرَّروا أنَّ أيَّ تفسير صرفي لا يستند على علم الأصوات ومعطياته، فهو بلا أدنى شكٍّ تفسير خاطئ وعمل فاشل.

ويمكن القول أنَّ معظم الظَّواهر الموجودة في الصَّرف العربي هي في حقيقتها ظواهر صوتية: "إنَّ كثيرا من مسائل الصَّرف العربي بالذَّات لا تتأتَّى دراستها دراسة دقيقة، إلَّا بالاعتماد على القوانين الصَّوتية وأخذها في الحسبان في كلِّ مراحل الدَّرس، فمسائل الإعلال بنوعيه والإبدال مثلا في مسيس الحاجة إلى معرفة جيِّدة بالأصوات وخواصِّها وإلى الرُّجوع إلى القواعد الصَّوتية للُّغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها إذا كان لنا أن نعالجها معالجة لغوية صحيحة".[1]

ولعلَّ من أهمِّ الظَّواهر الصَّرفية التي أعاد المحدثون دراستها دراسة صوتية وحتَّى في التُّراث اللُّغوي فسِّرت انطلاقا من معطيات صوتية: ظاهرة الإدغام، الإعلال والإبدال، يقول عبد الصَّبور شاهين: ومن الحقائق المسلَّمة أنَّ ظاهرة الإبدال بصفة عامَّة لا تحدث إلَّا على أساس التَّقارب بين الأصوات المتبادلة...، غير أنَّ معنى التَّقارب لابدَّ أن يتصوَّر على أساس من الدِّراسة الصَّوتية الدَّقيقة[2]، ولما كنَّا

[1]- كمال بشر، مرجع سابق (دراسات في علم اللُّغة)، ص 22.

[2]- ينظر: عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق، (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 187.

قد تطرَّقنا في الفصل السَّابق لأهمِّية علم الأصوات في تفسير وتيسير الصَّرف العربي ورؤية المحدثين لضرورة الرَّبط بين هذين العلمين ومحاولتهم إعادة دراسة الظَّواهر الصَّرفية صوتيًّا، رأينا أن نأخذ في هذا الفصل التَّطبيقي أمثلة على كلٍّ من ظاهرة الإعلال والإبدال والإدغام، نبيِّن من خلالها دور المعلومات الصَّوتية في تفسيرها، وسنلاحظ أنَّها تحدث نتيجة لتجاور وتفاعل الأصوات فيما بينها.

والغاية من هذه التَّغيُّرات الصَّوتية في اللُّغة العربية، غالبا ما تكون طلب الخفَّة والسُّهولة في النُّطق والهروب من الثِّقل الصَّوتي، وتجدر الإشارة هنا أنَّ هذه الظَّواهر محلَّ التَّطبيق هي من قبيل المماثلة والمخالفة الصَّوتية، فقد استعان المحدثون بهما لتفسير الظَّواهر الصَّرفية: "وقد كان للمماثلة والمخالفة والمقطع، الدَّور الأكبر في تفسير هذه التَّشكُّلات"[1]، وفي هذا يقول أحد الباحثين: "إنَّ معظم الحالات التي تتجلَّى فيها المماثلة في هذه اللُّغة تتجسَّد في ميدان الدَّرس الصَّرفي في موضوع الإعلال بعامَّة والإبدال بخاصَّة".[2]

وتعرَّف المماثلة الصَّوتية بأنَّها: "عملية تفاعل صوتي، تتمُّ بين صوتين مختلفين متجاورين أو متقاربين، فيكتسبان بالتَّماثل خصائص صوتية مشتركة أو يصبحان في بعض الحالات متطابقين، وذلك من أجل توفير الجهد في أثناء عملية النُّطق، وتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة في ملامحها المختلفة"[3]، وسنرى كيف تؤثِّر الأصوات بعضها في بعض عندما ندرس مثالا عن ظاهرة الإبدال والإدغام.

أمَّا المخالفة الصَّوتية فيقصد بها: "وهي أنَّ الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كلّ المماثلة، فيقلب أحدها إلى صوت آخر، لتتمَّ المخالفة بين الصَّوتين المتماثلين"[4]، فإذا كان: "قانون

[1]- قواعد الصَّرف الصَّوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمَّد شواهنة، مؤسَّسة الورَّاق، عمَّان، ط 1، 2007م، ص 161.

[2]- علم الأصوات العربية، محمَّد جواد النُّوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (د ط)، 2007م، ص 297.

[3]- المرجع نفسه، ص 297.

[4]- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص 201.

المماثلة يحاول التَّقريب بين أصوات بينها بعض المخالفات، فإنَّ قانون المخالفة يعمد إلى صوتين متماثلين تماما في كلمة من الكلمات، فيغيِّر أحدهما إلى صوت آخر، يغلب أن يكون من أصوات العلَّة الطَّويلة أو من الأصوات المتوسِّطة أو المائعة، وهي اللَّام والميم والنُّون والرَّاء"[1]، ومن أمثلته في العربية الفعل (اتَّخذ) فقد ذكرت بعض كتب التُّراث أنَّ بنية الفعل (اتَّخذ) يمكن أن ترد في هيئة تشكيل بنيوي آخر هو (استَخَذَ)؛ حيث استثقل التَّضعيف في البنية الأصلية (اتَّخذ)، ممَّا أدَّى إلى حدوث مخالفة صوتية بين صوتي التَّاء فيها، وقد تمثَّل ذلك في قلب التَّاء الأولى إلى سين، فأصبحت الكلمة كما أوردتها بعض كتب التُّراث على النَّحو التَّالي: (استخذ)[2]، والغاية من المخالفة الصَّوتية تفادي الثِّقل وتحقيق التَّيسير النُّطقي.

أوَّلا/ الإبدال:

الإبدال ظاهرة صوتية صرفية نوقشت في كتب السَّلف، وفسِّرت تفسيرات عديدة، كما نالت حظَّها من الدِّراسة عند المحدثين، وسنأخذ مثالا عنها ونفسِّره اعتمادا على المعلومات الصَّوتية، وقبل ذلك نرى من الضَّروري تقديم تعريف لغوي واصطلاحي للإبدال مع ذكر نوعيه (الإبدال السَّماعي والإبدال القياسي).

1/ التَّعريف اللُّغوي والاصطلاحي:

أ/ لغة:

الإبدال هو مصدر للفعل (أبدل)، ويراد به التَّغيير، فقد جاء في معجم "مختار الصَّحاح" للرَّازي ما يلي: "أبدل الشَّيء بغيره وَ (بدله) الله تعالى من الخوف أمنا و (تبديل) الشَّيء أيضا تغييره، وإن

[1]- التَّطوُّر اللُّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1997م، ص 64.

[2]- ينظر: محمَّد جواد النُّوري، مرجع سابق، ص 309.

لم يأت (ببدله)، واستبدل الشَّيء بغيره (وتبدله) به إذا أخذه مكانه"[1]، كما ورد في "المعجم الوسيط": "بدل الشَّيء: غيَّر صورته، ويقال بدَّل الكلام: حرفه وبدَّل مكانه: غيَّره"[2]، وبالتَّالي فإنَّ المعنى اللُّغوي للإبدال يتمثَّل في: التَّغيير أو جعل شيء معيَّن مكان شيء آخر.

ب/ اصطلاحا:

عرَّف علماء اللُّغة الإبدال من النَّاحية الاصطلاحية بأنَّه: "إقامة حرف مكان حرف، مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة"[3]، وعرَّفه الجرجاني: "هو أن يُجْعَل حرف موضع آخر لدفع الثِّقل"[4]، أمَّا ابن يعيش فقد عرَّفه من خلال قوله: "أن تقيم حرفا مقام حرف، إمَّا ضرورة وإمَّا صنعة واستحسانا"[5]، ونلاحظ أنَّ المعنى العام للإبدال المتمثِّل في حذف حرف وجعل حرف آخر مكانه يجعله يشمل: "الإعلال بالقلب وبعض أشكال تخفيف الهمزة وبعض أشكال الوقف، لكن الصَّرفيين درجوا على تخصيص مصطلح الإبدال بظاهرة التَّبدُّل الصَّوتي التي تصيب الأحرف الصَّحيحة فقط"[6]، وعليه فقد رأى علماء الأصوات والصَّرف، أنَّ الإبدال بهذا المعنى الخاصّ يكون على نوعين:

- **إبدال سماعي:** يطلق عليه أيضا مصطلح الإبدال اللُّغوي، وعُرِفَ في اللَّهجات العربية، وهو: "لا يخضع لقواعد وليس له ضوابط عامَّة، كإبدالهم القاف من الكاف في (وكنة) (وقنة) والحاء في (ربع) (ربح)، وهو ضرف من اختلاف اللَّهجات"[7]، وكما ورد

---

[1]- مختار الصِّحاح، الرَّازي، مكتبة لبنان، (د ط)، 1987م، ص 18، مادَّة (ب د ل).

[2]- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللُّغة العربية، مكتبة الشُّروق الدَّولية، ط 4، 2004م، ص 44.

[3]- الإبدال، أبو الطيَّب عبد الواحد اللُّغوي، تح: عزَّ الدِّين التَّنوخي، مجمع اللُّغة العربية، دمشق، (د ط)، 1960م، ج 1 ص 8.

[4]- معجم التَّعريفات، الشَّريف الجرجاني، تح: محمَّد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة/مصر، (د ط)، (د ت)، ص 9.

[5]- شرح المفصَّل، ابن يعيش، إدارة الطِّباعة المنيرية، (د ط)، (د ت)، ج 10، ص 47-48.

[6]- المحيط في الأصوات ونحوها وصرفها، محمَّد الأنطاكي، دار الشَّرق العربي، بيروت، ط 3، (د ت)، ج 1، ص 113.

[7]- المرجع نفسه، ج 1، ص 113.

في التَّعريف فإنَّ هذا النَّوع من الإبدال لا يخضع لقوانين صوتية تحكمه، وهنا يكمن الفرق الدَّقيق بينه وبين النَّوع الثَّاني من الإبدال.

- **الإبدال القياسي**: أو المطرد "وهذا هو الذي يخضع لقواعد الصَّرف كما في صيغة (افتعل) بإبدال التَّاء طاءً في نحو (اصتبر) (اصطبر)"[1]، وهذا النَّوع من الإبدال هو الذي يخضع للقوانين الصَّوتية، وقد أطلق عليه بعض المحدثين مصطلح الإبدال الصَّوتي، فالأنطاكي يرى: "والأجدر من ذلك أن يسمَّى الإبدال الصَّوتي، لأنَّه تبدُّلات صوتية لا يترتَّب عليها تغيير في معنى الكلمة الصَّرفي أو وظيفتها النَّحوية"[2]، كما رأى البعض أنَّه من الأفضل أنْ: "يطلق عليه الإبدال الصَّرفي الصَّوتي، لأنَّه يجمع بين الصِّيغة الصَّرفية والعلَّة الصَّوتية"[3]، باعتبار أنَّ القانون الصَّوتي أو العلَّة الصَّوتية هي من تتحكَّم في حدوث التَّغيُّر الصَّرفي للكلمة، وقد تنوَّعت المصطلحات الدالَّة عليه في الدِّراسات الصَّوتية الحديثة بين المماثلة أو التَّماثل، التَّقريب، التَّجانس، الضَّروري، اللَّازم وغيرها.

2/ الغاية من ظاهرة الإبدال في اللُّغة العربية:

إنَّ الغاية من ظاهرة الإبدال في اللُّغة، تتمثَّل في تسهيل اللَّفظ وتيسير النُّطق به عن طريق التَّخلُّص من الثِّقل الصَّوتي الذي ينجم عن اختلاف الأصوات في الصِّفات أو تباعدها في المخارج، والإبدال يحقِّق: "نوعا من التَّوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة، وذلك عن طريق المماثلة بينها أو التَّقريب، ذلك أنَّ التَّنافر بين أصوات الكلمة الواحدة يجعلها ثقيلة وصعبة على النَّاطق".[4]

[1]- معجم الصَّوتيات، رشيد عبد الرَّحمان العبيدي، مركز البحوث والدِّراسات الإسلامية، العراق، ط 1، 2007م، ص 14.

[2]- محمَّد الأنطاكي، مرجع سابق، ج 1، ص 113.

[3]- سعيد محمَّد سعيد شواهنة، مرجع سابق، ص 177.

[4]- محمود سالم عيسى خريسات، مرجع سابق، ص 28.

وفي هذا يقول الدُّكتور أحمد عفيفي: "ونستطيع في شيء من الاطمئنان أن نضمَّ كلَّ الأسباب السَّابقة في سبب واحد، هو أنَّ الإبدال سببه عدم التَّجانس بين الحروف والحركات، لأنَّ في عدم التَّجانس ثقلا يدعو إلى التَّغيير"[1]، لأنَّ التَّنافر الذي يقع بين الأصوات هو الذي يجعل الكلمة عسيرة وصعبة في النُّطق، فيكون هنا التَّغيير الصَّوتي ضروري، وهذا التَّغيُّر تفرضه القوانين الصَّوتية.

ومن أمثلته ما ورد في قول السُّيوطي أثناء تحدُّثه عن التَّنافر: "فالتَّنافر منه ما تكون الكلمة متناهية في الثِّقل على اللِّسان وعسر النُّطق بها، كما روى أنَّ أعرابيا سُئِل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع"[2]، فكلمة (الهعخع) تتطلَّب جهدا إضافيًّا أثناء عملية نطقها، لأنَّها تتشكَّل من أصوات تصدر من مخرج متقارب، الذي هو الحلق، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنَّ هذه الكلمة تشكَّلت من أصوات، صفة كلُّ صوت منها متضادَّة مع صفة الصَّوت الذي يجاورها، فالعين صوت مجهور جاورت الهاء، والهاء صوت مهموس، بينما الخاء صوت رخو، إضافة لتكرار صوت العين هو الذي زاد من ثقل وتنافر الأصوات فيما بينها.

يقول رمضان عبد التوَّاب: "ذلك أنَّ أصوات اللُّغة تختلف فيما بينها في المخارج والشدَّة والرَّخاوة والجهر والهمس والتَّفخيم والتَّرقيق، وما إلى ذلك فإذا التقى في الكلمة صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شدٌّ وجدب، كلُّ واحد يحاول أن يجدب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلِّها أو في بعضها"[3]، وسنأخذ مثالا نبيِّن من خلاله كيف تتدخَّل المعلومات الصَّوتية في تفسير ظاهرة الإبدال الصَّرفي، وتجدر الإشارة هنا أنَّ هذا النَّوع من الإبدال –أي الإبدال الصَّرفي الصَّوتي– ينقسم بدوره إلى قسمين:

---

[1]– ظاهرة التَّخفيف في النَّحو العربي، أحمد عفيفي، الدَّار المصرية، القاهرة، ط 1، 1997م، ص 186.

[2]– المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، السُّيوطي، تح: محمَّد جاد المولى أبو الفضل وَ إبراهيم علي محمَّد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 185.

[3]– رمضان عبد التوَّاب، مرجع سابق (التَّطوُّر اللُّغوي مظاهره علله وقوانينه)، ص 30.

- إبدال نصف علَّة (واو أو ياء) بصامت، أي مماثلة نصف العلَّة للصَّامت.
- إبدال صامت من صامت، أي مماثلة صامت لآخر في الصِّفة أو المخرج".[1]

3/ التَّحليل الصَّوتي للإبدال الذي يحدث في صيغة (افتعل):

تنصُّ القاعدة على أنَّه إذا كانت فاء (افتعل) صوتا من أصوات الإطباق والاستعلاء التي هي: (الصاد، الضاد، الطَّاء، الظَّاء) أُبْدِلَت تاؤه طاءً في نحو: (اصتبر) (اصطبر)، ولنلاحظ التَّحليل الصَّوتي لهذا الإبدال:

جاورت التَّاء، وهي صوت مهموس الصاد وهي صوت مستعل مطبق، ولكن هذا التَّجاور أحدث تنافرا بينهما، إذ لا يمكن التَّنقُّل من صوت مستعل مطبق إلى صوت مستفل مهموس، لأنَّ النَّاطق سيجد فيه صعوبة وإحراجا، ولأنَّ الصاد يتَّسم بملامح القوَّة كالتَّفخيم والاستعلاء، إضافة لكونه من الأصوات الصَّفيرية التي أثبتت الدِّراسات اللُّغوية الحديثة أنَّها: "تتميَّز بوجود ضجَّة ذات تردُّد مرتفع"[2]، ممَّا يجعل منها صوتا قويًّا قادرا على التَّأثير في غيره، وعليه استطاعت أن تؤثِّر في صوت التَّاء، لتبدل هذه الأخيرة إلى صوت مطبق يناسب الصاد في الصِّفات والملامح ويناسبها -أي التَّاء- في المخرج، وهو صوت الطَّاء، فملامح القوَّة التي يتميَّز بها صوت الطَّاء منحته أولويَّة التَّأثير في غيره: "ومن الواضح صعوبة الانتقال السَّريع بين تلك الأحرف الأربعة والتَّاء، نظرا لضيق الفاصل بينهما، فتجعل التَّاء الحرف الذي يسبقها، بحيث يصبح مكرَّرا فيسهل النُّطق به، فهي أحرف إطباقية أقوى من التَّاء، وهذا هو السَّبب الرَّئيس لصعوبة الانتقال الصَّوتي"[3]، فنقول: (اصطبر)، وهكذا يتحقَّق الانسجام بين أصوات الكلمة.

[1]- سعيد محمَّد شواهنة، مرجع سابق، ص 178.

[2]- محمَّد جواد النُّوري، مرجع سابق، ص 298.

[3]- ديريزه سقال، مرجع سابق، ص 165.

وقد ردَّ علماؤُنا القدامى علَّة هذا الإبدال إلى كراهية اجتماع الصاد المطبقة مع التَّاء المهموسة، يقول ابن يعيش مفسرا هذا الإبدال: "والعلَّة في هذا الإبدال، أنَّ هذه الحروف مستعلية، فيها إطباق، والتَّاء حرف مهموس غير مستعل، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضادَّه وينافيه، فأبدلوا من التَّاء طاءً، لأنَّهما من مخرج واحد، ألا ترى أنَّه لولا الإطباق في الطَّاء لكانت دالا، ولولا جهر الدَّال لكانت تاءً، فمخرج هذه الحروف واحد، إلَّا أنَّ ثَمَّ أحوالا تفرِّق بينهن من الإطباق والجهر والهمس، وفي الطَّاء إطباق واستعلاء يوافق ما قبلها، فيتجانس الصَّوت ويكون العمل من وجه واحد فيكون أخفَّ عليهم"[1]، ذلك لأنَّ الطَّاء توافق التَّاء في المخرج وتوافق الصاد في الاستعلاء والإطباق، فهي الصَّوت الأنسب لهذا الإبدال.

ويقول سيبويه: "وقالوا في (مفتعل) من (صبرت): (مصطبر)، أرادوا التَّخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلَّا ما ذكرت لك، يعني قرب الحرف وصارا في حرف واحد ولم يجز إدخال الصاد فيه لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد، وهي الطَّاء، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، وأراد بعضهم الإدغام؛ حيث اجتمعت الصاد والطَّاء، فلمَّا امتنعت الصاد أن تدخل في الطَّاء قلبوا الطَّاء صادا فقالوا: (مصبر)".[2]

ويقول ابن جنِّي: "أصل هذه كلّها (اصبر)، (اصلح)، (اضترب) وَ (اظتهر)، فكرهوا ظهور التَّاء وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والطَّاء، وهما مجهورتان مستعليتان، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزَّائد وهو تاء (افتعل) للأصلي الذي قبله".[3]

---

[1]- ابن يعيش، مرجع سابق، ج 10، ص 46-47.

[2]- سيبويه، مصدر سابق، ج 4، ص 467.

[3]- المنصف، ابن جنِّي، تح: إبراهيم مصطفى وَ عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1954م، ج 1، ص 328.

أمَّا المحدثين فقد ركَّزوا في تفسيراتهم على مسألة التَّأثير والتَّأثُّر بين أصوات الكلمة، وقد بيَّنوا أنَّ الصَّوت الذي يتَّسم بملامح القوَّة كالجهر والاستعلاء والإطباق له قدرة التَّأثير في غيره، يقول عبد الصَّبور شاهين: "إنَّ بعض الأفعال التي تبدأ بصوت مطبق (مفخَّم) تتغيَّر فيها الزِّيادة بتأثير مماثلة الأصوات المطبقة التي تحدث معها، هذه الظَّاهرة أربعة (الصاد والضاد والطَّاء والظَّاء)، فإذا أُريد الإتيان بصيغة الافتعال من الأفعال: (صبر) وَ (ضرب) وَ (طلب) وَ (ظلم)، قلنا: (اصطبر) وَ (اضطرب) وَ (اطلب) وَ (اظطلم)، فالتَّاء تقلب طاء لمجاورتها صوتا مطبقا بصورة مباشرة، أي: حين لا يفصل بين الصَّوتين فاصل من حركة وتسمَّى هذه الظَّاهرة مماثلة تقدمية، لأنَّ الصَّوت الأوَّل المطبق أثَّر في تاليه غير المطبق (المستفل)، فإذا أريد وزن هذه الأفعال صيغ الوزن بالتَّاء على أصلها لا في صورتها التي جاءت بها في النُّطق والكتابة، لأنَّ تحوُّلها طاء ليس مطلقا، بل هو عارض والطَّاء ليست من حروف الزِّيادة".[1]

كما يرى محمَّد جواد النُّوري أنَّ صفات القوَّة التي تميِّز الأصوات عن بعضها، لها دور في حدوث التَّأثير ومن ثَمَّ الإبدال يقول في هذا الصَّدد: "تأثَّرت التَّاء وهي صوت يتَّسم بملمح التَّرقيق بأصوات الصاد والضاد والطَّاء والظَّاء، وهي أصوات يجمع بينها ملمح التَّفخيم تأثُّرا تقدميًّا، ممَّا أدَّى إلى قلب التَّاء إلى مقابلها المفخَّم والمقابل المفخَّم للتَّاء هو صوت الطَّاء، وذلك من أجل تحقيق مماثلة صوتية في داخل البنية بين الصَّوتين المتجاورين في ملمح التَّفخيم أو الإطباق".[2]

ونخلص أخيرا إلى أنَّ هذا الإبدال هو إبدال صوتي لازم، فرضته القوانين الصَّوتية التي تحكم بنية اللُّغة العربية وجميع التَّفسيرات استندت إلى حقائق ومعلومات صوتية، كصفات الأصوات ومخارجها وقدرتها على التَّأثير في غيرها، وقد أدَّت هذه التَّغيُّرات إلى تحقيق الانسجام بين أصوات الكلمة، كما ساهمت في تيسير اللُّغة، ونقصد بتيسير اللُّغة تحقيق السُّهولة والخفَّة في النُّطق بفضل القوانين الصَّوتية.

[1]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي في البنية العربية)، ص 18.

[2]- محمَّد جواد النُّوري، مرجع سابق، ص 298.

ثانيا/ الإدغام:

اتَّفق الدَّارسون قديما وحديثا على أنَّ ظاهرة الإدغام في اللُّغة العربية، هي ظاهرة صوتية بحتة، تحدث نتيجة تأثُّر الأصوات بعضها ببعض، وقد لاحظنا أنَّ جلَّ الدِّراسات القديمة لهذه الظَّاهرة، ابتدأت بعرض قضايا صوتية، كمخارج الأصوات وصفاتها وغيرها، وجعلتها مدخلا لتفسيرها وتحليلها، وذلك لإدراكهم أنَّه لا يمكن تقديم تفسير دقيق لهذه الظَّاهرة، إلَّا بناءً على المعايير الصَّوتية الدَّقيقة التي تحكم النِّظام الصَّوتي للُّغة العربية، وقبل أن نأخذ مثالا لتوضيح ذلك، سنقف أوَّلا على تعريفها اللُّغوي والاصطلاحي.

1/ التَّعريف اللُّغوي والاصطلاحي:

أ/ لغة:

هو مصدر للفعل (أَدْغَمَ)، ويُقْصَدُ به الإدخال: "يقال: أدغم الشَّيء في الشَّيء: أدخله فيه، ويقال: أدغم اللِّجام في فم الدابَّة، وأدغم الحرف في الحرف، ويقال: أدغم الفرس اللِّجام"[1]، يقول الاستراباذي: "يقال: أدغمت اللِّجام في فم الدابَّة، أي: أدخلته فيه، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يُفَكَّ بينهما"[2]، هذا من النَّاحية اللُّغوية، أمَّا من النَّاحية الاصطلاحية، فسنتعرَّف عليه من خلال الأسطر التَّالية.

[1]- إبراهيم أنيس وآخرون، مرجع سابق (المعجم الوسيط)، ص 277، مادَّة (دغم).

[2]- شرح شافية ابن حاجب، الشَّيخ رضي الدِّين محمَّد الزفراف محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د ط)، 1982م، ج 3، ص 235.

ب/ اصطلاحا:

عرَّفه الزجَّاجي من خلال قوله: "ومعنى الإدغام هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتُسْكِنُ الأوَّل منهما وتدغمه في الثَّاني، أي تدخله فيه فيصير حرفا واحدا مشدَّدا ينبوا اللِّسان عنه نبوة واحدة، فيصير حرفا واحدا، وإنَّما تفعل ذلك تخفيفا".[1]

وقد عرَّفه المبرِّد بشيء من التَّفصيل في قوله: "اعلم أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد، فسكن الأوَّل منهما، فهو مدغم في الثَّاني، وتأويل مدغم، أنَّه لا حركة تفصل بينهما، فإنَّما تعتمد لهما باللِّسان اعتماده واحدة، لأنَّ المخرج واحد ولا فصل، وذلك قولك: (قَطَّع) وَ (كسَّر)، وكذلك (محمَّد) وَ (معبَّد) وَ (لم يذهب بَّكر) وَ (لم يقم مَّعك)، فهذا معنى الإدغام"[2]، وقد أدرك ابن جنِّي أنَّ الإدغام إنَّما هو عملية صوتية، تحدث نتيجة تقارب الأصوات بعضها ببعض؛ حيث عرَّفه: "وقد ثبت أنَّ الإدغام المألوف إنَّما هو تقريب صوت من صوت".[3]

وقد تناول المحدثون ظاهرة الإدغام في دراساتهم الصَّوتية ضمن مفهوم المماثلة، وقد لاحظنا أنَّهم استخدموا تارة مصطلح الإدغام، وتارة أخرى مصطلح المماثلة، وقد جمع البعض بينهما في فصل أو مبحث واحد، في حين تطرَّق آخرون لبعض الفروق الدَّقيقة بين هذين المصطلحين من حيث المفهوم، كما أنَّهم: "لم يخرجوا في أثناء معالجتهم لهذه الظَّاهرة عن إطارها القديم، الذي وضعه العلماء العرب القدماء، باستثناء ما أفاده المحدثون من المناهج الغربية في دراسة موضوع المماثلة والتَّقريب بين الأصوات اللُّغوية، سواء كانت حروفا أو حركات، وغالبا ما كان علماء اللُّغة العربية المحدثون

[1]- الزجَّاجي، مرجع سابق (الجمل في النَّحو)، ص 413-414.

[2]- المبرِّد، مصدر سابق، ج1 ص 333.

[3]- ابن جنِّي، مصدر سابق (الخصائص)،ج 2، ص 141.

والمعاصرون يطلقون على ظاهرة الإدغام التُّراثية، لفظ المماثلة كمصطلح حديث لدراسة هذه الظَّاهرة".[1]

وقد أطلق أحمد مختار عمر على ظاهرة الإدغام مصطلح المماثلة الكاملة، وعرَّفه بأنَّه إدماج الصَّوتين المتتاليين، ونطقهما دفعة واحدة، بقصد التَّيسير والتَّخفيف، وذلك لتحقيق حدٍّ أدنى من الجهد، عن طريق تجنُّب الحركات النُّطقية التي يمكن الاستغناء عنها.[2]

ولم يفرِّق عبد الصَّبور شاهين أيضا بينهما، إذ تناولهما في فصل واحد (المماثلة والإدغام)[3]، وهذا يعود إلى التَّشابه والتَّداخل بين مصطلحي الإدغام والمماثلة الصَّوتية، وقد فرَّق الباحث الطيَّب البكُّوش بين الإدغام بمفهومه العربي القديم والمفهوم الحديث للمماثلة: "وواضح أنَّ الفرق بين المفهومين جوهري، ففي حين يدلُّ المفهوم العصري على ظاهرة تعاملية، تقرِّب بين الأصوات المختلفة، يدلُّ المفهوم العربي على ظاهرة نطقية تدمج الأصوات المتماثلة، ولا يلتقي المفهومان إلَّا في الحالة التي يصل فيها التَّقريب إلى التَّماثل".[4]

وأضاف فرقا آخر في قوله: "إنَّ اتِّساع مفهوم الإدغام من ناحية، إذ يشمل التَّضعيف وضيقه من ناحية أخرى، بالنِّسبة إلى المماثلة فلا يشمل التَّقريب في الحروف والحركات يجعله مصطلحا غير صالح للتَّعبير عن الظَّاهرة التَّعاملية، وإنَّما هو صالح للتَّعبير عن الظَّاهرة النُّطقية"[5]، إلَّا أنَّهما تشتركان في غاية واحدة، وهي تيسير النُّطق واجتناب الثِّقل وتحقيق التَّجانس بين الأصوات المختلفة.

---

[1]- الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللُّغوي الحديث، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون/الجزائر، (د ط)، 2000م، ص 116.

[2]- ينظر: دراسة الصَّوت اللُّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (د ط)، 1997م، ص 387.

[3]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 205.

[4]- النَّظريات الصَّوتية في كتاب سيبويه، الطيَّب البكُّوش، حوليات الجامعة التُّونسية، العدد 11، 1974م، ص 151.

[5]- المرجع نفسه، ص 152.

2/ الغاية من ظاهرة الإدغام في اللُّغة العربية:

تكمن الغاية من ظاهرة الإدغام في اللُّغة العربية، في تحقيق الخفَّة والسُّهولة في النُّطق، عن طريق التَّخلُّص من الصَّوت المكرَّر، والذي يتطلَّب جهدا إضافيًّا لإصداره، يقول سيبويه: اعلم أنَّ التَّضعيف يثقل على ألسنتهم وأنَّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنَّهم لم يجيئوا بشيء من الثَّلاثة على مثال الخمسة نحو: (ضَرَبَّب) ولم يجئ (فعلَّل) ولا (فعْلَّلُ) إلَّا قليلا ولم يبنوهنَّ على (فعالل) كراهية التَّضعيف، وذلك لأنَّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثمَّ يعودوا له، فلمَّا صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضع واحد لا تكون مهلة كرهوه وأدغموه، لتكون رفعة واحدة".[1]

وعلى هذا الأساس كان الإدغام وسيلتهم للتَّخلُّص من الثِّقل، وحتَّى لا يضطرُّوا لتكرار الصَّوت، وهي طريقة للاقتصاد في الجهد المبذول أثناء نطق الكلمات، كما يحقِّق الإدغام نوعا من الانسجام والتَّوافق بين أصوات الكلمة، وهو أيضا: "يؤدِّي إلى إحداث نسق صوتي وتغيير في البنية المقطعية وعدد المقاطع والتَّخلُّص من توالي الأمثال، باعتبارها ظاهرة مكروهة في العربية، والعمل على الوصل والتَّخلُّص من الحركات التي يمكن الاستغناء عنها، سواء أكانت الحركات بنائية أم إعرابية"[2]، وبالتَّالي فهي تؤدِّي دور مهمًّا في اللُّغة العربية، وسنأخذ أمثلة توضيحية عنها ونفسِّرها، بناءً على المعلومات الصَّوتية.

3/ التَّحليل الصَّوتي للإدغام الطَّارئ في الفعل (ادَّكر) وَ (ادَّعى):

وسنأخذ كمثال عن هذه الظَّاهرة، الفعل (ذكر)، فلو أردنا أن نصوغ منه صيغة الافتعال ستكون (اذتكر): جاورت التَّاء المهموسة الذَّال المجهورة، فتأثَّرت بها تأثُّرا تقدُّميًّا، وقد أدَّى هذا إلى

[1]- سيبويه، مصدر سابق، ج 4، ص 417.

[2]- محمود سالم عيسى خريسات، مرجع سابق، ص 79.

إبدالها لصوت يناسب الذَّال في ملمح الجهر، وهو الدَّال، لتحقيق مماثلة صوتية بين الذَّال والدَّال في (اذذكر)، ولكن في هذه الحالة لابدَّ أن يُدْغَم أحدهما في الآخر، ويتمُّ هذا الإدغام على الشَّكل التَّالي:

- أن تدغم الذَّال في الدَّال، وذلك جريا على قاعدة الأصل في الإدغام، وهو إدغام الأوَّل في الآخر، ويتمُّ ذلك على النَّحو التَّالي: اذتكر← اذدكر← ادَّكر.
- أن تدغم الدَّال في الذَّال، أي أن يدغم الآخر في الأوَّل، ويتمُّ ذلك على النَّحو التَّالي: اذتكر← اذكر← اذَّكر".[1]

غير أنَّنا نستخدم (ادَّكر)، يقول إبراهيم أنيس: "غير أنَّ الشَّائع الكثير في الاستعمال في (اذَّكر)، هو (ادَّكر)، أي أنَّ الصَّوت الأوَّل قد فنى في الصَّوت الثَّاني، وبذلك صار التَّأثُّر رجعيًّا".[2]

ولدينا أيضا الفعل (ادَّعى)، إنَّ الشَّكل النِّهائي لهذا الفعل تحقَّق بعد أن مرَّ بمرحلتين من المماثلة، فإذا صغناه على وزن (افتعل) يُصْبح (ادتعى)، فالذي حصل أوَّلا هو تأثُّر التَّاء، وهي صوت مهموس مرقَّق بصوت الدَّال المجهور المفخَّم، ولأنَّ هذا الأخير يتَّسم بصفة الجهر والتَّفخيم، وهي صفات قوَّة في الصَّوت كما سبق وذكرنا جعلته قادرا على التَّأثير في صوت التَّاء لتقلب إلى صوت مفخَّم ومجهور، وهو مقابلها صوت الدَّال: (اددعى)، ولما أصبح لدينا صوتين متماثلين ومتجاورين لا يفصل بينهما فاصل حدثت مماثلة تامَّة، وتحقَّق الإدغام، وأصبح الشَّكل النِّهائي للفعل هو: (ادَّعى).

ثالثا/ الإعلال:

عرفت اللُّغة العربية ظاهرة الإعلال، والتي تتمثَّل في تغيير يطرأ على أحد أصوات العلَّة، والتي هي (واي)، وقد ألحق القدامى الهمزة مع هذه الأصوات، في حين أثبت علماء اللُّغة المحدثين وبالأدلَّة

[1]- محمَّد جواد النُّوري، مرجع سابق، ص 301-302.

[2]- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص 181.

والحجج التي استندت إلى معطيات علم الأصوات ونتائجه الدَّقيقة، أنَّ الهمزة صوت صحيح وليس من أصوات العلَّة، وقد سبق وذكرنا ذلك ووضَّحناه بشيء من التَّفصيل، ويمكن القول أنَّ ظاهرة الإعلال هي من أهمِّ الظَّواهر الصَّرفية التي: "تتجلَّى فيها النَّظرية الصَّوتية؛ حيث تحدث تغييرات معيَّنة في الأصوات اللُّغوية، هدفها تنظيم الكلمة وتسهيل النُّطق".[1]

وإنَّ الغاية من هذه الظَّاهرة وكغيرها من ظواهر الصَّرف الصَّوتية هي التَّخفيف في النُّطق وتحقيق التَّجانس بين الأصوات المتنافرة والمتباعدة في الصِّفات والمخارج، وذلك بنقلها أو حذفها أو قلبها صوتا آخر يكون مناسبا، وقد عمل علماؤنا الأجلَّاء على تفسيرها ووضع قواعدها وفق نظرتهم وإمكانيتهم آنذاك، في حين عمد المحدثين من علماء الصَّوت والصَّرف على تفسيرها وإعادة وضع قواعدها، انطلاقا من المعلومات والمعطيات الصَّوتية.

كما اعتمدت الدِّراسات الحديثة في تفسيرها للقضايا المتعلِّقة بظاهرة الإعلال على ما يعرف بالمقطع الصَّوتي، والذي يعرف بأنَّه: "وحدة أو مجموعة تحتوي على صوت صائت واحد وحده أو مع صوامت أقلُّها واحد يضمُّها نظام معيَّن"[2] أو هو: "كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها، ففي العربية الفصحى مثلا لا يجوز الابتداء بحركة، ولذلك يبدأ كلُّ مقطع فيها بصوت من الأصوات الصَّامتة".[3]

كما أنَّ لظاهرة المماثلة الصَّوتية دور كبير في تفسير التَّغيُّرات الطَّارئة على الصِّيغ المعتلَّة، بمعنى أنَّ المماثلة لا تحدث بين الأصوات الصَّحيحة، فقط تتحقَّق حتَّى بين أصوات العلَّة، والتي تتعرَّض للتَّأثير والتَّأثُّر فيما بينها: "وتأثُّر الأصوات اللُّغوية بعضها ببعض ليس مقصورا على الأصوات

[1]- ديرزه سقال، مرجع سابق، ص 154.

[2]- أحمد قدُّور، مرجع سابق، ص 155.

[3]- رمضان عبد التوَّاب، مرجع سابق (المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي)، ص 101.

السَّاكنة، بل قد يكون أيضا في أصوات اللِّين، وهو ما يسمَّى بانسجام أصوات اللِّين"[1]، وقبل أن نتناول مثالا نوضِّح من خلاله التَّحليل الصَّوتي الحديث لهذه الظَّاهرة، سنتطرَّق لتعريفاتها اللُّغوية، ثمَّ تعريفاتها الاصطلاحية وأنواعها.

1/ التَّعريف اللُّغوي والاصطلاحي:

أ/ لغة:

جاء في معجم "مختار الصَّحاح" وفي مادة (ع ل ل) "...والعلل الشُّرب الثَّاني يقال: عَلَلُ بعد نهل وعلَّه، أي سقاه السَّقية الثَّانية، وعلَّ هو بنفسه فهو متعدٍّ ولازم، تقول فيهما: علَّ يَعُلُّ بضمِّ العين كسرها علًّا فيهما، والعلَّة: المرض، واعتلَّ أي مَرِض فهو عليل، ولا أعَلك الله، أي لا أصابك بعلَّة".[2]

وفي "المعجم الوسيط" ورد في مادَّة (ع ل ل): "فلان: سقى سقيا بعد سقي وجنى الثَّمرة مرَّة بعد أخرى و-الكلمة في اصطلاح الصَّرفيين: ذكر وجهها من الإعلال".[3]

ب/ اصطلاحا:

اتَّفق علماء التَّصريف أنَّ الإعلال هو جملة التَّغيُّرات التي تطرأ على أصوات العلَّة (واي) من قلب أو حذف أو نقل، فهو إذا: "تغيير حرف العلَّة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، سواء أكان التَّغيير بين عليلين أو بين عليل وصحيح، وهناك من يرى أنَّ الإعلال تغيير حرف علَّة إلى حرف علَّة، وأمَّا

[1]- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص 155.

[2]- الرَّازي، مرجع سابق، ص 189، مادَّة (ع ل ل).

[3]- إبراهيم أنيس وآخرون، مرجع سابق (المعجم الوسيط)، ص 263، مادَّة (ع ل ل).

ما يقع بين الحروف الصَّحيحة أو بين صحيح ومعتلٍّ فهو إبدال لا إعلال"[1]، والرَّأي الغالب في هذه المسألة هو أنَّ الإعلال تغيُّر في أصوات العلَّة فقط، بينما الإبدال يكون هو بدوره بين الأصوات الصَّحيحة فقط، وقد جاء في شرح الشَّافية الاستراباذي، أنَّ الإعلال: "مختصٌّ بتغيير حرف العلَّة، أي: الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان".[2]

ويقول عبَّاس حسن في تعريفه للإعلال: "الإعلال تغيُّر يطرأ على أحد حروف العلَّة الثَّلاثة (واي)، وما يلحق بها، وهو الهمزة، بحيث يؤدِّي هذا التَّغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه حرفا آخر من الأربعة مع جريانه في كلِّ ما سبق على قواعد ثابتة يجب مراعاتها.[3]

2/ أقسام الإعلال:

وقد قسَّم علماء اللُّغة الإعلال إلى ثلاثة أقسام:

- **إعلال بالقلب:** وهو "تحويل أحد الحروف الأربعة إلى آخر منها، بحيث يختفي أحدهما ليحلَّ محلَّ غيره، طبقا لضوابط محدَّدة، يجب مراعاتها".[4]
- **إعلال بالنَّقل:** ويقصد به: "نقل الحركة من حرف علَّة متحرِّك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وهو لا يحدث إلَّا في الواو والياء، أي لا يحدث في الألف لأنَّها تتحرَّك مطلقا مثل (يقُول) أصلها (يَقْوُلُ)".[5]

---

[1]- معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية، محمَّد سمير نجيب اللُّبدي، مؤسَّسة الرِّسالة، دار الفرقان، الأردن، ط 1، 1985م، ص 107.

[2]- الاستراباذي، مرجع سابق، ج 3، ص 66.

[3]- النَّحو الوافي، عبَّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3، (د ت)، ج 4، ص 756-757.

[4]- محمَّد سعيد شواهنة، مرجع سابق، ص 97.

[5]- عبده الرَّاجحي، مرجع سابق (التَّطبيق الصَّرفي)، ص 181.

- **إعلال بالحذف:** وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معيَّنة، يؤدِّي إلى حذفه من الكلمة، مثاله (أكرم) مضارعه (يُؤَكْرِمُ)، تحذف الهمزة ليصير (يُكرم).[1]

3/ التَّحليل الصَّوتي للإعلال بالنَّقل في نحو (يقول) والإعلال بالحذف في نحو (ادخل):

وسنأخذ أوَّلا مثالا نبيِّن من خلاله وجهة النَّظر الصَّوتية في الإعلال بالنَّقل الذي يحدث للفعل المضارع الأجوف، فإذا أردنا مثلا أن نصوغ الفعل المضارع من الفعل الماضي الأجوف (قَالَ) هو (يَقْوُلُ)، يرى علماؤنا أنَّ الذي حدث في هذه الحالة هو نقل حركة الواو (الضمَّة) إلى الصَّوت السَّاكن الذي قبلها، وهو القاف فتصبح (يَقُول).

ويشرح ابن جنِّي هذه المسألة في قوله: "فلمَّا جاء المضارع أعلوه إتباعا للماضي لئلَّا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلًّا، فنقلوا الضمَّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلها وأسكنوهما، فصار (يَقُولُ) وَ (يَبِيع) وَ (يَطُول)"[2]، ولكن التَّحليل الصَّوتي يرى أنَّ الذي حدث هنا ليس نقلا للحركة، بل هو إسقاط للواو على النَّحو التَّالي: "المضارع بوزن (يفعل) من (قام) هو (يَقْوُم) yaquumu تسقط الواو نظرا لكراهة اجتماعها مع ضمَّة wu، فتبقى الضمَّة وحدها u فتختلُّ الرنَّة وإيقاعها فيعوَّض موقع الواو السَّاقطة بطول الضمَّة بعدها uu فيقال: يقوم yaquumu".[3]

وسبب إسقاط الواو حسب التَّحليل الصَّوتي هو: "أنَّ اللُّغة تكره تتابع أصوات اللِّين في صورة حركة ثنائية على هذا النَّحو الثَّقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة، لتصبح فتحة أو كسرة أو ضمَّة طويلة، هذا من النَّاحية الصَّوتية، وأمَّا من النَّاحية المقطعية فإنَّ المقطع العربي يتكوَّن في حالة الحركة الثُّنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتحقَّق مع خصائص النَّسيج المقطعي في العربية، فكان إسقاط

[1]- ينظر: عبده الرَّاجحي، مرجع سابق (التَّطبيق الصَّرفي)، ص 183.

[2]- ابن جنِّي، مرجع سابق (المنصف)، ج 1، ص 247.

[3]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 198.

الواو أو الياء سببا في إلحاق الحركة الطَّويلة المتخلِّفة عنه، باعتبارها حركة فاء الكلمة وجزء من المقطع الطَّويل"[1]، وقد ذكرنا أنَّه من أنواع الإعلال، إضافة للإعلال بالنَّقل الذي أخذنا مثالا عنه، لدينا الإعلال بالحذف ومن حالاته التي يقع فيها يحدث في الفعل الماضي المزيد بهمزة (أفعل) عند تحويله إلى المضارع نحو: (أخرج) (يُؤَخرج) تحذف الهمزة ويصبح (يخرج).

ومن الواضح أنَّ حذف الهمزة جاء لدفع الثِّقل وطلبا لتخفيف في النُّطق، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّه كان القياس أن ثبتت التَّاء في تفعلت وتفاعلت في كلِّ حال، ولكنَّهم حذفوا الهمزة في باب (أفعل) من هذا الموضع فاطُّرد الحذف فيه، لأنَّ الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه"[2]، أي أنَّهم حذفوا الهمزة في المضارع لأنَّها تُحدث ثقلا في النُّطق، وقد كرهوا ذلك.

أمَّا المحدثين فقد عالجوا هذا النَّوع من الإعلال الذي تحذف فيه الهمزة معالجة صوتية، ولنرى التَّحليل الصَّوتي الذي اقترحه ديريزه سقال كتفسير لهذا الإعلال: "والذي حدث هو تصحيح لمقاطع الكلمة فقط فالماضي الرُّباعي مثلا: (أدخل) يتألَّف من ثلاثة مقاطع طويل مقفل + قصير + قصير، وعندما نضع الفعل في صيغة المضارع تصير مقاطعه (يؤدخل) قصير + طويل مقفل + قصير + قصير، فتحذف الهمزة لتستقيم المقاطع ويصير الفعل (يُدخل)، وتعود المقاطع إيَّاها التي كانت في الماضي فكأنَّما حذف المقطع القصير من أوَّل الكلمة ويبقى ما عداه"[3]، فقد اعتمد على نظام المقطع الصَّوتي لتفسير هذا الإعلال، وقد توصَّل أنَّ حذف الهمزة هنا، هو من أجل حدوث استقامة وتوازن في المقطع.

[1]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 199.

[2]- سيبويه، مصدر سابق، ج 4، ص 279.

[3]- ديرزه سقال، مرجع سابق، ص 170

وقد تعدَّدت واختلفت التَّفسيرات الصَّوتية المتعلِّقة لهذا الإعلال عند المحدثين، ولكنَّهم اتَّفقوا على أنَّ الهمزة ليست من أصوات العلَّة، يقول عبد الصَّبور شاهين: "ومن مواضع الحذف القياسي سقوط همزة (أفعل) في صيغة المضارعة مثل: (أكر) (يكرم)، وكذا في بقيَّة صيغ الكلمة كاسم الفاعل واسم المفعول، فيقال: (مُكرِم) وَ (مُكرَم) مع ملاحظة أنَّ هذا الحذف جار هنا على صوت صامت هو الهمزة"[1]، وقد أدَّى هذا الإعلال بالحذف إلى تحقيق التَّجانس بين الأصوات والخفَّة والسُّهولة في النُّطق وتجنُّب الثِّقل الذي أحدثته الهمزة في صيغة المضارع.

خلاصة الفصل الثَّاني:

وبهذا التَّحليل الصَّوتي الذي عرضناه، فسَّر علماء اللُّغة المحدثين حدوث كلًّا من ظاهرة الإبدال والإدغام والإعلال في اللُّغة العربية وسائر مسائل الصَّرف العربي، مستندين في ذلك على القوانين الصَّوتية كالمماثلة والمخالفة، وأيضا اعتمدوا على المقطع العربي، ونقول أنَّنا لم نذكر كلَّ الآراء الصَّوتية المتعلِّقة بحدوث هذه الظَّواهر، والتي اقترحها المحدثين، وقد وجدنا اجتهادات كثيرة وآراء متعدِّدة في تفسير هذه الظَّواهر، خاصَّة مسألة الإعلال، وقد اكتفينا بتحليل صوتي واحد على الأقل.

وقد كان هدفنا تبيان أهمِّية ودور علم الأصوات في تفسير الصَّرف العربي، وقد تبيَّن لنا أنَّ علم الأصوات يؤدِّي دورًا هامًّا في تفسير الظَّواهر الصَّرفية، ويمدُّنا بنتائج أكثر دقَّة، وقد استنتجنا أنَّ جملة التَّغيُّرات التي تحدث في الظَّواهر الصَّرفية هي في حقيقتها تغيُّرات صوتية، تحدث نتيجة تأثُّر الأصوات بعضها ببعض وكلُّ ظاهرة صرفية إلَّا ولها علَّة صوتية، وغالبا ما تكون الغاية منها التَّيسير في النُّطق وتحقيق الانسجام بين الأصوات المتنافرة، واجتناب الثِّقل.

[1]- عبد الصَّبور شاهين، مرجع سابق (المنهج الصَّوتي للبنية العربية)، ص 201.

وعليه يمكن القول أنَّ الاعتماد على علم الأصوات في تفسير مسائل الصَّرف، ضرورة لابدَّ منها، لأنَّ إعادة وضع القواعد الصَّرفية بناء على المعطيات الصَّوتية سيساعد على تيسير الصَّرف ومن ثَمَّ تيسير تعليمه وتعلُّمه.

الخاتمة

لقد توصَّلنا من خلال دراستنا لموضوع تيسير تعليمية الصَّرف العربي، والذي تناولنا فيه محاولات تيسير علم الصَّرف قديما وحديثا، ثُمَّ محاولات تجديده في العصر الحديث، إلى مجموعة من النَّتائج، لعلَّ من أهمِّها:

1. إنَّ محاولات تيسير الصَّرف العربي أو اللُّغة العربية بصفة عامَّة، بدأت عند القدامى قبل المحدثين، وذلك كردَّة فعل على التَّعقيد الذي عُرفت به المؤلَّفات آنذاك.
2. الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في العصر الحديث، لم يبحث عن أسباب التَّعقيد الموجودة في الصَّرف العربي، ومن ثَمَّ حاول إيجاد حلول لها، وإنَّما اكتفى بتبسيط المسائل الصَّرفية عن طريق الحذف والاختصار، والإكثار من الأمثلة وغيرها من الأساليب التَّيسيريه.
3. تطبيق المنهج الوصفي على علم الصَّرف العربي، أظهر نتائج جيِّدة، خاصَّة فيما يتعلَّق بربط الدِّراسة الصَّرفية بالدِّراسة الصَّوتية.
4. بيَّنت الدِّراسة الوصفية، أنَّ أسباب التَّعقيد الموجودة في علم الصَّرف العربي، تعود لإهمال الجانب الصَّوتي في اللُّغة، وعدم استغلال المعلومات الصَّوتية في تفسيره.
5. يمكن إعادة بناء قواعد صرفية جديدة عن طريق استثمار المعطيات الصَّوتية التي يُقرُّه علم الأصوات، وقد لاحظنا أنَّ الباحثين الذين حاولوا القيام بذلك، جاؤوا بتفسيرات منطقية ومقبولة، خاصَّة أنَّهم اعتمدوا المنهج الوصفي الذي يلغي الافتراضات المزعومة كقضية الأصل والفرع مثلا، ويدرس الظَّاهرة اللُّغوية كما هي.
6. معظم الظَّواهر الصَّرفية هي في حقيقتها تغيُّرات صوتية، تحدث استجابة للقوانين الصَّوتية، والغاية منها غالبا ما تكون: التَّخفيف والتَّيسير في النُّطق، وتحقيق الانسجام بين أصوات الكلمة.

ونحن لا نقول أنَّنا أوفينا الموضوع من جميع جوانبه، وإنَّما مسألة دراسة الصَّرف العربي دراسة صوتية، مسألة حديثة، ولا تزال بحاجة إلى دراسات أخرى، تكون تطبيقية بالدَّرجة الأولى، ولاشكَّ

أنَّ الاعتماد على علم الأصوات وإدراجه كمقياس يُدْرَس قبل تلقِّي المسائل الصَّرفية، سيكون وسيلة جيِّدة لتيسير علم الصَّرف العربي، وهذه من القضايا التي تحتاج إلى أبحاث ودراسات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أوَّلا/ الكتب والمعاجم:

1. الإبدال، أبو الطيَّب عبد الواحد اللُّغوي، تح: عزَّ الدِّين التَّنوخي، مجمع اللُّغة العربية، دمشق، (د ط)، 1960م.
2. أخبار النَّحويين البصريين، القاضي أبا سعيد الحسن بن عبدالله السَّيرافي، تح: طه محمَّد الزَّيتي ومحمَّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة/مصر، ط 1، 1955م.
3. الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللُّغوي الحديث، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون/الجزائر، (د ط)، 2000م.
4. الأصوات اللُّغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975م.
5. الأصوات بين القدماء والمحدثين، علي حسين مزيان، دار شموع الثَّقافة، ط 1، 2003م.
6. أهمِّية الرَّبط بين التَّفكير اللُّغوي عند العرب ونظريات البحث اللُّغوي، حسام البهنساوي، مكتبة الثَّقافة الدِّينية، القاهرة، (د ط)، 1994م.
7. التَّأليف النَّحوي بين التَّعليم والتَّفسير، وضحه عبد الكريم وجمعة الميعان، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط 1، 2007م.
8. التِّبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، دار الكتب العلمية، ط 6، 2004م.
9. التَّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيَّب البكُّوش، المطبعة العربية، تونس، ط 3، 1992م.
10. التَّطبيق الصَّرفي، عبده الرَّاجحي، دار النَّهضة العربية، بيروت، (د ط)، 1983م.

11. التَّطوُّر اللُّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1997م.
12. التَّفكير اللُّغوي بين القديم والجديد، كمال بشر، دار الغريب، القاهرة، (د ط)، 2005م.
13. تقويم الفكر النَّحوي، علي أبو المكارم، دار الغريب القاهرة، (د ط)، 2005م.
14. تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللُّغة العربية الأردني، عمَّان/الأردن، ط 1، 1986م.
15. الجمل في النَّحو، الزجَّاجي، تح: علي توفيق أحمد، مؤسَّسة الرِّسالة، دار الأمل، ط 1، 1984م.
16. جامع الدُّروس العربية، مصطفى الغلاييني، منشورات الكتب العصرية، بيروت/لبنان، ط 30، 1994م.
17. الخصائص، ابن جنِّي، تح: محمَّد علي النجَّار، دار الهدى، بيروت/لبنان، ط 2، (د ت).
18. خصائص التَّأليف النَّحوي في القرن الرَّابع هجري، سعود غازي أبو تاكي، دار غريب، ط 1، 2005م.
19. دراسات في علم اللُّغة الوصفي والتَّاريخي والمقارن، صلاح الدِّين صلاح حسن، دار العلوم، الرِّياض، ط 1 1989م.
20. دراسات في علم اللُّغة، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 1998م.
21. دراسة البنية الصَّرفية في ضوء اللِّسانيات الوصفية، عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، الدَّار العربية للموسوعات، ط 1، 2006م.
22. دراسة الصَّوت اللُّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (د ط)، 1997م.

23. دروس التَّصريف القسم الأوَّل في المقدِّمات وتصريف الأفعال، محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، (د ط)، 1995م.

24. دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مكتبة الثَّقافة الدِّينية، القاهرة، ط 1، 2007م.

25. سرُّ صناعة الإعراب، ابن جنِّي، تح: محمَّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شماتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط 2، 2007م.

26. شذا العرف في فنِّ الصَّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان، (د ط)، (د ت).

27. شرح المفصَّل، ابن يعيش، إدارة الطِّباعة المنيرية، (د ط)، (د ت).

28. شرح شافية ابن حاجب لرضي الدِّين محمَّد بن حسن الاستراباذي، تح: محمَّد نور حسن محمَّد الزَّفزاف محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د ط)، 1972م.

29. شرح شافية ابن حاجب، الشَّيخ رضي الدِّين محمَّد الزفراف محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د ط)، 1982م.

30. الصَّرف الكافي، أمين عبد الغني، الدَّار التَّوفيقية للتُّراث، القاهرة، ط 5، 2007م.

31. الصَّرف الوافي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2010م.

32. الصَّرف وعلم الأصوات، ديرزه سقال، دار الصَّداقة العربية، بيروت، ط 1، 1197.

33. ظاهرة التَّخفيف في النَّحو العربي، أحمد عفيفي، الدَّار المصرية، القاهرة، ط 1، 1997م.

34. العربية وعلم اللُّغة الحديث، محمَّد داوود، دار غريب، (د ط)، 2001م.

35. علم الأصوات العربية، محمَّد جواد النُّوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (د ط)، 2007م.

36. علم الصَّرف الصَّوتي، عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، (د ط)، 1998م.

37. علم اللُّغة، محمود السَّعران، دار النَّهضة، بيروت، (د ط)، (د ت).

38. القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث، عبد الصَّبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

39. القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمَّع اللُّغة العربية بالقاهرة، خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار ابن حزم، ط 1، 2006م.

40. قواعد الصَّرف الصَّوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمَّد شواهنة، مؤسَّسة الورَّاق، عمَّان، ط 1، 2007م.

41. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، (د ت).

42. اللِّسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف إستيتة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 2، 2008م.

43. اللِّسانيات ونحو النصّ، إبراهيم محمود خليل، دار المسيرة، (د ط)، (د ت).

44. اللُّغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان، دار الثَّقافة، الدَّار البيضاء/المغرب، (د ط)، 1994م.

45. اللُّمع في العربية، ابن جنِّي، تح: سميح أبو مغلي، دار المجدلاوي، (د ط)، 1988م.

46. مبادئ اللِّسانيات، أحمد قدُّور، دار الفكر، دمشق برامكة، ط 3، 2008م.

47. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزجَّاجي، تح: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

48. المحيط في الأصوات ونحوها وصرفها، محمَّد الأنطاكي، دار الشَّرق العربي، بيروت، ط 3، (د ت).

49. مختار الصِّحاح، الرَّازي، مكتبة لبنان، (د ط)، 1987م.

50. المدارس النَّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة/مصر، ط 7، (د ت).

51. المدخل إلى علم اللُّغة ومناهج البحث اللُّغوي، رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1985م.

52. مدخل إلى علم اللُّغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، (د ط)، (د ت).

53. المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، السُّيوطي، تح: محمَّد جاد المولى أبو الفضل إبراهيم علي محمَّد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، (د ط)، (د ت).

54. معجم التَّعريفات، الشَّريف الجرجاني، تح: محمَّد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة/مصر، (د ط)، (د ت).

55. معجم الصَّوتيات، رشيد عبد الرَّحمان العبيدي، مركز البحوث والدِّراسات الإسلامية، العراق، ط 1، 2007م.

56. معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية، محمَّد سمير نجيب اللبدي، مؤسَّسة الرِّسالة، دار الفرقان، الأردن، ط 1، 1985م.

57. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مجمع اللُّغة العربية، مكتبة الشُّروق الدَّولية، ط 4، 2004م.

58. المعنى وظلال المعنى، محمَّد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط 2، 2007م.

59. المقتضب، المبرِّد، تح: محمَّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، ط 1، 1994م.

60. الممتع في التَّصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدِّين قساوة، دار المعرفة، بيروت/لبنان، (د ط)، (د ت).

61. مناهج البحث في اللُّغة، تمَّام حسَّان، مكتبة الأنجلو المصرية، (د ط)، 1990م.

62. المنصف، ابن جنِّي، تح: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1954م.

63. المنهج الصَّوتي للبنية العربية، عبد الصَّبور شاهين، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت/لبنان، (د ط)، 1980م.

64. المهذَّب في علم التَّصريف، صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش، مطالع بيروت الحديثة، ط 1، 2001م.

65. النَّحو العربي والدَّرس الحديث، عبده الرَّاجحي، دار النَّهضة العربية، (د ط)، 1989م.

66. النَّحو الوافي، عبَّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3، (د ت).

ثانيا/ الرَّسائل الجامعية:

1. البحث الصَّرفي في الدِّراسات اللُّغوية الحديثة، إعداد: نسرين عبد الله شنوف العلاواني، إشراف: هاشم طه شلاش، أطروحة دكتوراه، تخصُّص: فلسفة اللُّغة، قسم اللُّغة العربية، كلِّية التَّربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1423هـ/2003م.

2. التَّفسيرات الصَّوتية للظَّواهر الصَّرفية العربية، إعداد: محمود سالم عيسى خريسات، إشراف: سمير شريف ستيتة، أطروحة دكتوراه، تخصُّص: اللُّغة والنَّحو، قسم اللُّغة العربية، كلِّية الآداب، جامعة اليرموك/الأردن، 2002م.

ثالثا/ المجلَّات العلمية:

1. التَّفكير الصَّوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الاعراب لابن جنِّي، هنري فليش، تع وتح: عبد الصَّبور شاهين، مجلَّة مجمع اللُّغة العربية، القاهرة، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميرية، ج 23، 1968م.

2. جهود علماء العربية في تيسير النَّحو وتجديده، صادق فوزي دبَّاس، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التَّربوية، كلِّية الآداب، جامعة الكوفة، العدد (1و2)، 2008م، المجلَّد 8.

3. محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد حمُّو، مجلَّة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 3، ديسمبر 1989م.

4. مسألتان عن المصدر عبد الوهاب محمود الكحلة، مجلَّة آداب المستنصرية، كلِّية الآداب، العدد 9، 1404هـ/1984م.

5. المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، أحمد مختار عمر، مجلَّة عالم الفكر، الكويت، العدد 3، 1989م.

6. النَّظريات الصَّوتية في كتاب سيبويه، الطيَّب البكُّوش، حوليات الجامعة التُّونسية، العدد 11، 1974م.

رابعا/ الكتب المترجمة:

1. الأصوات، برتيل مالبرج، تر: عبد الصَّبور شاهين، مكتبة الشَّباب، (د ط)، (د ت).

2. اللُّغة، فندريس، تر: عبد الحميد الدَّواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية لجنة البيان العربي، (د ط)، (د ت).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصَّفحة
بسملة	/
إهداء	/
شكر وتقدير	/
مقدِّمة	أ
مدخل: تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى والمحدثين	
تمهيد	2
أوَّلا/ تعليمية الصَّرف العربي عند القدامى	4
1/ ملامح التَّعليمية في التُّراث العربي	4
2/ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية في التُّراث اللُّغوي	7
3/ الخصائص المعتمدة في تيسير الصَّرف العربي	8
ثانيا/ تعليمية الصَّرف العربي عند المحدثين	10
1/ الاتِّجاه التَّعليمي التَّيسيري في العصر الحديث	11
2/ المؤلَّفات التَّعليمية التَّيسيرية في العصر الحديث	12
3/ آليات تيسير الصَّرف العربي من خلال المؤلَّفات التَّعليمية الحديثة	15
4/ اجتهادات المجامع اللُّغوية في تيسير الصَّرف العربي	16
ثالثا/ أدوات تيسير الصَّرف العربي	17
الفصل الأوَّل: دور علم الأصوات في تفسير علم الصَّرف العربي	
تمهيد	19
أوَّلا/ إدراك العلماء القدامى لأهمِّية المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية	20
ثانيا/ أهمِّية المعلومات الصَّوتية في تفسير الظَّواهر الصَّرفية	24
ثالثا/ الصَّرف العربي في ضوء علم اللُّغة الحديث	26
1/ المورفيم	28
2/ رؤية حديثة للميزان الصَّرفي	33

3/ الهمزة وطبيعة أصوات العلَّة في الدَّرس الصَّرفي الحديث	42
خلاصة الفصل الأوَّل	46
الفصل الثَّاني: دراسة صوتية لظواهر الإبدال والإدغام والإعلال الصَّرفية في اللُّغة العربية	
تمهيد	49
أوَّلا/ الإبدال	51
ثانيا/ الإدغام	58
ثالثا/ الإعلال	62
خلاصة الفصل الثَّاني	68
الخاتمة	71
قائمة المصادر والمراجع	74
فهرس المحتويات	82

الملخَّص:

لقد تطرَّقنا في دراستنا هذه لأهمِّ الاتِّجاهات التي عرفها علم الصَّرف العربي، بدءا من محاولات تيسيره في التُّراث اللُّغوي إلى المحاولات المماثلة لها في العصر الحديث، ثُمَّ تعرَّفنا على محاولات تجديده، وهنا سلَّطت دراستنا الضَّوء على العلاقة الوثيقة بينه وبين علم الأصوات، وعلى ضرورة استثمار المعطيات الصَّوتية في تفسيره، وبناء قواعده، وهذا ما أثبتته الدِّراسات اللِّسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: علم الصَّرف، علم الأصوات، الظَّواهر الصَّوتية، الظَّواهر الصَّرفية، التَّيسير الصَّرفي، علم الصَّرف الصَّوتي.

Résumé:

nous avons abordé à travers notre étude les tentatives les plus importants connus par la science de la morphologie commençant par les essais de la gestionnaire dans la patrimoine linguistique aux essais similaires de l'époque moderne et comme nous avons découvert la relation étroite entre lui et la phonétique et aussi la nécessité des données vocaux dans l'explication et la construction de ses règles et c'est ce qu'été prouvé par les études linguistique modern.

Les mots clés: Morphologie, Phonétique, Phénomène acoustique, Phénomène morphologique, faciliter la morphologie, Morpho-phonologie-science.

Summary:

we have touched through our study of the most important trends in Arab morphology,starting from attempts to falititate in the linguistic revolutions to similar attemts in the modern era. we also learned about the close relationship between it nd the need to invest phonological data in interpreting and building its rules. this is what studies have proven Modern linguistic.

The keys word: Morphology, phonotics, morphological phenomen, acoustic phenomen, phenological morphology, facilitating morphology.